

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان

تأثير تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري على ميزان المدفوعات
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000_2017)

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ

قماش نجيب

من إعداد الطالبتين:

➤ زاوي نصيرة

➤ هنوس نزهة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ(ة):لواج منير
مشرفا و مقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: قماش نجيب
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ(ة):معيزي نجاة

السنة الجامعية 2018/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان

تأثير تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري على ميزان المدفوعات
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000_2017)

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ

قماش نجيب

من إعداد الطالبتين:

➤ زاوي نصيرة

➤ هنوس نزهة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ(ة):لواج منير
مشرفا و مقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: قماش نجيب
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ(ة):معيزي نجاة

السنة الجامعية 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير

عملا بقوله تعالى: "...لئن شكرتم لأزيدنكم..."

الآية (7): سورة إبراهيم

لله الشكر أولا وأخرا

بعد توفيق الله سبحانه وتعالى في إتمام هذا البحث، نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للاستاد المشرف: "قماش نجيب" على كل ما قدمه من نصائح وتوجيهات ومساعدة على الرغم من مشاغله والتزاماته، ويسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر أيضا للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، لما بذله من جهد في قراءة هذا العمل، ولما يقدمونه من توجيهات قيمة نهدف إلى تصويبها والارتقاء بها.

كما نعبر عن خالص تشكراتنا لكل من سهل مهمتنا في إنجاز هذا البحث وقدم لنا النصح والتشجيع أو دعاء شد من عزيمتنا من قريب أو بعيد.

فلكم جميعا جزيل الشكر والتقدير.

نسأل الله أن يتقبل هذا العمل خاصا لوجهه الكريم، وأن ينفعنا به وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول رب العالمين هادي

الأمّة وشفيعها يوم الدين.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	فهرس المحتويات
	الشكر والعرفان
	فهرس الجداول
	فهرس الإشكال
أ_هـ	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري حول سعر الصرف	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
8	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
9	المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف
10	المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف
14	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف
14	المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف الثابتة
16	المطلب الثاني: أنظمة أسعار الصرف المرنة
17	المطلب الثالث: مزايا وعيوب أنظمة سعر الصرف
20	المبحث الثالث: مفسرات سعر الصرف
20	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
22	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
26	المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف
31	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات
34	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

35	المطلب الثاني: كيفية القيد في ميزان المدفوعات
36	المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات
40	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات
42	المبحث الثاني: تسوية اختلالات ميزان المدفوعات
42	المطلب الأول: مفهوم اختلالات ميزان المدفوعات
44	المطلب الثاني: أسباب اختلال ميزان المدفوعات
45	المطلب الثالث: أنواع اختلال ميزان المدفوعات
47	المطلب الرابع: آلية تسوية الاختلالات في ميزان المدفوعات
51	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تحليل أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري علي ميزان المدفوعات خلال الفترة (2017_2000)	
53	تمهيد
54	المبحث الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري
54	المطلب الأول: مراحل تطور الدينار الجزائري
57	المطلب الثاني: تطور سياسات سعر صرف الدينار الجزائري
63	المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2017_2000)
63	المطلب الأول: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري (2017_2000)
66	المطلب الثاني: تطور ميزان رأس المال في الجزائر خلال الفترة (20017_2000)
68	المطلب الثالث: تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري (2017_2000)
70	المبحث الثالث: تحليل أثر تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2017_2000)
70	المطلب الأول: تحليل تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الفترة (2017_2000)
71	المطلب الثاني: تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على بنود ميزان المدفوعات

78	خلاصة الفصل
80	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملخص

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
38	مكونات ميزان المدفوعات	01
60	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1990-1999	02
61	تطور ميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	03
64	تطور أرصدة ميزان رأس المال خلال الفترة 2000-2017	04
66	تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2017	05
68	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 2000-2017	06
70	هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة في 2000-2017	07
72	هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة من 2000-2017	08
74	تطور رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف وأسعار البترول خلال الفترة من 2000-2017	09

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
62	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2017	01
65	تطور ميزان رأس المال خلال الفترة 2000-2017	02
67	تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2017	03
69	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ومعدل التخفيض خلال الفترة 2000-2017	04
75	تطور رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف وأسعار البترول خلال الفترة من 2000-2017	05

مقدمة

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتطوي على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين الدول مثل ذلك الصادرات، الواردات من السلع والخدمات، و حركة رؤوس الأموال، إضافة إلى تحويلات رأس مال من جانب واحد... إلى غيرها من المعاملات الاقتصادية و هذا ما أدى إلى تزايد المبادلات بين الدول و هذا الاتساع في المبادلات أدى إلى خلق مشكل نقدي لدى هذه الدول ألا وهو مشكل تعدد العملات و مدى قبولها على الصعيد العالمي، و بالتالي تحويلها فيما بينها في إنجاز المعاملات الاقتصادية و المالية، و هذا ما يعبر عنه بسعر الصرف.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف باعتباره أحد المتغيرات الاقتصادية شديدة الحساسية نظرا للعوامل الداخلية و الخارجية التي يتعرض لها، إذ أصبح تركيز الاقتصاديين المعاصرين و المختصين في المالية الدولية ينصب على أنظمة أسعار الصرف و كذا العوامل التي تتحكم في تحديدها.

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تتعرف على وجه التحديد حقوقها على العالم الخارجي والتزاماتها نحوه، ولذلك فهي تعد بيان تسجل فيه حقوقها و التزاماتها، هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات.

ونتيجة لتحويلات المستمرة التي أدت إلى حالة فوضى في أسواق النقد الدولية وازدياد الصراع بين الدول، وكذا النمو غير متكافئ بين المراكز الرأسمالية بالإضافة إلى ركود اقتصادي نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادي، ظهرت اختلالات في موازين المدفوعات للعديد من الدول، ولقد كان لزيادة حدة الاختلال في ميزان المدفوعات خاصة في صورة عجز دورا هاما في دفع الدول إلى بذل جهود جبارة لإعادة توازنها الخارجي وعلاج الاختلال ومن ثم تصحيح مسارها الاقتصادي، و لقد تعددت آليات التسوية.

و الجزائر كغيرها من البلدان التي عرفت مشاكل في ميزان مدفوعاتها الخارجي وتوازنها الاقتصادية الكلية لأسباب عدة منها تدبب أسعار الصرف، إضافة إلى ضعف الإنتاج و الإفراط في الإصدار النقدي، أمام هذا الوضع و التغيرات الدولية و اتجاهها نحو العولمة، قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحسين الأداء الاقتصادي و تحقيق التوازنات الخارجية من حيث واردات الإنتاج و الاستهلاك من جهة، و الصادرات من جهة أخرى التي تمثل نسبة عالية من المحروقات، بهذا

برز الاهتمام بسعر صرف الدينار الجزائري باعتباره جوهر التعاملات الخارجية وأداة هامة للاقتصاد الداخلي بالعالم الخارجي.

1-الإشكالية

بناء على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2017 ؟

و تتدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

-هل تؤثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الصادرات أم على الواردات ؟

- ما هو نوع الاختلال السائد على ميزان المدفوعات الجزائري ؟

2-فرضيات الدراسة

إن التساؤلات السابقة تقودنا لوضع الفرضيات التالية:

-يؤثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات في الجزائر عن طريق زيادة الصادرات و التقليل من الواردات.

-إن الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري هو اختلال بنيوي.

3-أهداف الدراسة

من خلال هذه الدراسة نسعى لتحقيق الأهداف التالية:

-إيضاح مفهوم سعر الصرف و ميزان المدفوعات ومعالجة اختلاله.

-استعراض سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على بنود ميزان المدفوعات و معرفة مدى تأثيره بهذه السياسة.

-محاولة الخروج بتوصيات و اقتراحات قد تساهم في استدراك الاختلالات في ميزان المدفوعات مستقبلا.

4- المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة

من أجل الإجابة على الإشكاليات المطروحة تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى سعر الصرف وميزان المدفوعات و اختلاله و طرق تسوية هذه الاختلالات، أما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه في الجانب التطبيقي من أجل توضيح أثر سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات وتوضيح العجز في هذا الميزان، وقد اعتمدنا أيضا على المنهج التاريخي وذلك من خلال عرض تطور الدينار الجزائري و تطور سياسات سعر صرف الدينار في الجزائر.

5- أهمية الدراسة

تعود أهمية الدراسة إلى دور سعر الصرف باعتباره حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية من حيث التأثير و التأثير بميزان المدفوعات، فهو يعكس الوضع الاقتصادي في أي دولة لأنه يحتل دورا رياديا في تحقيق التوازن الاقتصادي، وتعتبر سياسة تخفيض القيمة من أهم السياسات التي تلجأ إليها الدول لتطبيقها على ميزان المدفوعات الذي يعبر عن الوضعية المالية لدولة و تحديد مركزها المالي بين الدول و من أجل إبراز العلاقة بين تخفيض قيمة الدينار و ميزان المدفوعات قمنا بإسقاط الدراسة على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري للفترة ما بين 2000-2017.

6- أسباب اختيار موضوع الدراسة

يعود اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- أهمية ميزان المدفوعات كمؤشر رقمي للوضعية الاقتصادية و العلاقات الخارجية للدول.

- الأهمية البالغة للموضوع.

- الرغبة والميول الشخصي في تناول هذا النوع من الدراسات.

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص.

7- الإطار الزمني و المكاني لدراسة

تتناول الدراسة تحليل تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري في معالجة الخلل في ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة الممتدة 2000-2017.

8- الدراسات السابقة

-حنانعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص بنوك و تأمينات، كلية التسيير و العلوم التجارية ، قسنطينة ، الجزائر، 2004، 2005.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف و التوازن الخارجي خاصة على الحساب الجاري و التركيز بوضع خاص على الآثار المختلفة لسياسة سعر الصرف خاصة تلك الناتجة عن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة في بلد منفتح على العالم الخارجي كالجزائر.

-هجيرة عبد الجليل، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص المالية الدولية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أثر سعر الصرف على توازن الميزان التجاري وكذا معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر الصرف، وقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الدولار والأورو ورصيد الميزان التجاري.

9- خطة الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث و اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة، قمنا بتقسيم بحثنا إلى مقدمة، فصلين نظريين، و فصل تطبيقي، وانتهينا في الأخير إلى خاتمة.

الفصل الأول: عبارة عن مدخل لسعر الصرف وقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية سعر الصرف، وفي المبحث الثاني أنظمة سعر الصرف، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه مفسرات سعر الصرف.

الفصل الثاني: وهو عبارة عن الإطار النظري لميزان المدفوعات وقد تطرقنا فيه إلى مدخل عام لميزان المدفوعات كمبحث أول، وتناولنا في المبحث الثاني تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث: أما فيما يتعلق بهذا الفصل فقد خصصنا ههنا الجانب التطبيقي للمبحث حيث قمنا بتحليل أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات ولقد تناولنا كمبحث أول مراحل تطور الدينار الجزائري، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى أثر تخفيض القيم الخارجية لدينار الجزائري على بنود ميزان المدفوعات خلال (2000-2017).

الفصل الأول: الإطار النظري

حول سعر الصرف

تمهيد

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف

المبحث الثالث: مفسرات سعر الصرف

خلاصة الفصل

تمهيد:

شكلت المراحل التي مرت بها المبادلات الدولية على اختلاف عمولاتها صعوبة في إجرائها، هذا ما أدى إلى إيجاد علاقة تبادلية بين العملات، هذه العلاقة عرفت بسعر الصرف الذي حضي بأهمية كبيرة باعتباره العنصر الأساسي الذي يحدد الأسعار بين الدول.

وقد أصبح سعر الصرف محل دراسات من خلال البحث عن مفسراته وأنظمته المختلفة وهذا ما سنحاول التطرق له من خلال هذا الفصل.

- المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
- المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف
- المبحث الثالث: مفسرات سعر الصرف

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

أصبح سعر الصرف محل اهتمام كبير من طرف المستثمرين والاقتصاديين، كما أنه يحظى باهتمام جل القطاعات في الدول وحتى على مستوى الأفراد العاديين.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

أولاً: تعريف سعر الصرف:

1. سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين فأحدى العملتين تعتبر سلعة والأخرى تعتبر ثمناً لها¹.

2. يعرف سعر الصرف الأجنبي على أنه سعر الوحدة من العملة الأجنبية مقدرًا بوحدات من العملة المحلية فهو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي².

3. يعرف على أنه عدد وحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وهناك طريقتين لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير الغير مباشر.

أ- التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة الوطنية، وفي الوقت الراهن القليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة وأهم هذه الدول بريطانيا العظمى.

ب- التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من العملات الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم دول العالم تستعمل هذه الطريقة بما في ذلك الجزائر³.

ومن التعاريف السابقة نستخلص أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

¹ مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 242.

² إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 307.

³ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 96.

ثانيا: أهمية سعر الصرف:

تتمثل أهمية سعر الصرف في أنه يمس مجمل هيكل الأسعار ومعدلات التضخم التي يتوقف على استقراره متانة بنية الاقتصاد وقدرته على تحقيق معدلات النمو المرتفعة التي نحتاجها لخلق فرص العمل الضرورية للاستقرار الاجتماعي وهو ركن أساسي من أركان السياسة الاقتصادية إذ أن سعر الصرف ما هو إلا انعكاس لكل التوازنات أو الاختلالات في الاقتصاد وأن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي أو الإصلاح الهيكلي هو الذي يحقق في النهاية التوازن في سوق الصرف الأجنبي. كما أن استقرار العملة يؤثر على ما هو أكثر من قيمتها تجاه العملات الأخرى ، إذ أن عدم استقرارها تنتشعب لتشمل كل الأداء الاقتصادي على اتساعه لأن سعر الصرف يمس قرار المستثمر المحلي والخارجي على السواء كما يمس موقف المدخرين واختبارهم لأوعية الادخار المتاحة ويمس سوق المال وأخيرا أسعار الصادرات والواردات من السلع والخدمات . والأصل في سعر الصرف أنه يخدم الأهداف الاقتصادية للدولة مثل تحقيق معدل تبادل دولي عادل وتنمية الصادرات وتحقيق التوازن في الموازين الخارجية وبالذات الميزان التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمرتبطة بتكنولوجيا حديثة الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق وتطوير معدلات نمو عالية¹.

المطلب الثاني : وظائف سعر الصرف

يمارس سعر الصرف عدة وظائف نوجزها فيما يلي:²

أولا: وظيفة قياسية:

يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية .

ثانيا: وظيفة تطويرية:

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة بهدف تشجيع هذه الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية يمكن توفيرها عن طريق

¹ منال عطا المولى عباس، "سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1990_2001"، رسالة ماجستير العلوم في تخطيط التنمية ، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، 2003، ص ص8،9.

² يمينه درقال، "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، والتسيير وعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010،2011، ص8.

الاستيراد بسعر أقل من الداخل، حيث تتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف، كما أنه من الممكن إتباع سياسة معينة لسعر الصرف للتشجيع على توفير وتأمين إستيرادات معينة ذات أهمية للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق إتباع أسعار صرف ملائمة تعمل على تشجيع إستيرادات معينة وبالعكس حيث من الممكن عرقلة إستيرادات غير مرغوب بها بواسطة سياسة سعر الصرف.

ثالثاً: وظيفة توزيعية

إن سعر الصرف يعمل على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية من خلال توزيع الثروات الوطنية عن طريق التبادل التجاري، إن سعر الصرف يعمل على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية من خلال توزيع الثروات الوطنية عن طريق التبادل التجاري، إذا هذه الوظيفة التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تنعكس في حالة رفع القيمة الخارجية لعملة بلد من البلدان، إذا ذلك يجعل البلدان المستوردة تدفع زيادة على الإستيرادات توازي نسبة رفع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر للبضاعة، كما أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة تؤثر سلبي على حصيلة العملات المتحققة لذلك البلد من قبل البلدان الأخرى في حالة تصدير هذه الأخيرة منتجاتها إلى البلد الأول.

المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف

يمكن إدراج أنواع سعر الصرف فيما يلي:¹

أولاً: أسعار الصرف الآني والآجل:

يتعامل المتعاملون بالصرف الأجنبي مع أنواع واسعة من العملات ولديهم أيضاً مجموعة من أسعار التعامل من كل عملة والتي تعرف على أنها الأسعار الآنية والآجلة.

1. سعر الصرف الحاضر (الآني): هو سعر الصرف الحالي بين عملتين إزاء بعضهما البعض، وفي الواقع العملي عادة هناك تخلف لمقدار يومين بين الشراء والبيع الآني والتبادل الفعلي للعملات لغرض فسح المجال للمصادقة وإجراء المعاملات الورقية وتصفية المدفوعات.

¹ محمد علي إبراهيم العامري، "الإدارة المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2013، ص ص

2. سعر الصرف الآجل: هو اتفاق العملاء على تبادل العملات في وقت محدد في المستقبل والشائع هو شهر واحد، ثلاث أشهر، ستة أشهر، أو سنة كاملة، وسوق الصرف الأجنبي هو المكان الذي يتفق فيه المشترون والبائعون على تبادل العملات في موعد محدد في المستقبل، فعادة المتعاملين الداخليين في سوق الصرف الآجل يتم تقسيمهم إلى ثلاثة مجموعات حسب دوافعهم وحوافزهم المشتركة في سوق الصرف الأجنبي وهؤلاء المتعاملين هم:

أ- **المتحفظون:** هم متعاملون أو تجار يدخلون سوق الصرف الآجل لحماية أنفسهم من تقلبات أسعار الصرف التي فيها مخاطرة.

ب- **المراجعون:** هم المتعاملون الذين يهدفون إلى تحقيق أرباح دون مخاطرة من خلال الفروقات بين تفاضلات أسعار الفائدة.

ج- **المضاربون:** هم متعاملين يأملون في تحقيق ربح خلال قبول مخاطرة سعر الصرف. وهم يتدخلون في سوق الصرف الآجل لأنهم يعتقدون بأن السعر الآتي مستقبلا والمطابق لتاريخ سعر الصرف الآجل المحدد سيكون مختلفا عن السعر الآجل المحدد.

ثانيا: أسعار الصرف الاسمية والحقيقية والفعلية:

1. سعر الصرف الاسمي: هو سعر الصرف الذي يكون سائد في تاريخ معين وهو مجرد سعر عملة واحدة بدلالات أخرى دون الرجوع إلى ما يعني ذلك بدلالات القوة الشرائية للسلع والخدمات. وأنه عادة ما يتم تقديمه على شكل مؤشر.

ن انخفاض أو ارتفاع في القيمة لسعر الصرف الاسمي لا يعني ضمنا بالضرورة بأن البلد قد أصبح أكثر أو أقل تنافسية في الأسواق الدولية.

2. سعر الصرف الحقيقي: هو سعر الصرف الاسمي المكيف للأسعار النسبية بين البلدان قيد الاعتبار وعادة يعبر عنه بمؤشر جبيري :

$$sr = \frac{sp}{p^o}$$

حيث أن:

Sr: مؤشر سعر الصرف الحقيقي؛

S: سعر الصرف الاسمي (وحدات العملة الأجنبية لكل وحدة من العملة الأجنبية)؛

P: مؤشر مستوى السعر المحلي؛

p^o: مؤشر مستوى السعر الأجنبي.

3. **سعر الصرف الحقيقي الفعلي:** هو مقياس لقدرة التنافسية والذي يعتبر كإنذار مبكر عن التخلف عن السداد وهو ما يشير إلى أن البلد الذي يعرف ارتفاع في مستويات سعر الصرف الحقيقي الفعلي الذي يؤدي بالضرورة إلى خلق مشاكل القدرة التنافسية التي بدورها سوف تؤدي إلى عجز في الحساب الجاري في المستقبل ، ومشاكل الديون والتخلف عن سدادها مستقبلا. وفي هذه الحالة يمكن للمستثمرين المطالبة بعلاوة مخاطر إضافية¹.

4. **سعر الصرف الاسمي الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة لسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لايسبيرز للأرقام القياسية.

$$TCNE = \left\{ \sum_{t=1}^n \frac{1}{(1+r)^t} \right\}$$

$$TCNE = \sum_P$$

$$TCNE = \sum_p$$

حيث: $(e^{pr})_t$ $(e^{pr})_0$ سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي؛

¹ فاطمة الزهرة ديش، " دور السياسة النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية : دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك ومالية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، 2018، ص 146.

$INER_{pr}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس؛

e_t^p و e_0^p سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0؛

e_t^r و e_0^r سعر صرف العملة المحلية للدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس؛

X_0^p قيمة الصادرات إلى الدولة p في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة p في حساب مؤشر لاسبيرز؛

Z_p حصة الدولة p من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة¹.

¹ عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 105، 106.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف

أنظمة سعر الصرف هي القواعد المؤسسة التي توضح بدقة كيف يتحدد سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية الأخرى، حيث يترجم طبيعة سياسة الصرف المتبناة من طرف البلد لتحديد سعر صرف عملتها.

المطلب الأول: نظام أسعار الصرف الثابت

يقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع معدني أو نقدي معين، ويسهم هذا النظام في تجنب التأثيرات السلبية المتأتية من تقلبات أسعار الصرف الأجنبي على قيم الاستثمارات والتشغيل للتبادل الدولي، حيث يكون لهذه التقلبات في الغالب دور محيظ في حركات رؤوس الأموال والموارد البشرية والسلع والخدمات.

ويعود نظام أسعار الصرف الثابتة بأصوله إلى قاعدة الذهب حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب، ومن تم ارتبط هذا النظام بعضوية البلد في كتلة نقدية فصار أساس قياس العملة الرئيسية في هذه الكتلة مثل الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي... وعندما عقدت اتفاقية برينتين وودز واستمرت أكثر من ربع قرن، ارتبطت أسعار صرف عملات البلدان المشاركة بالدولار الأمريكي.

وفي أيامنا هذه ومنذ بداية السبعينات أي بعد انهيار نظام برينتين وودز اعتمدت دول عديدة وفي فترات متباينة نظام أسعار الصرف الثابتة بشكل منفرد.

ولإعطاء مزيد من التفاصيل حول نظام أسعار الصرف الثابتة نشير هنا بوجه خاص إلى أنظمة قاعدة الذهب والكتل النقدية واتفاقية برينتين وودز على التوالي:¹

أولاً: نظام قاعدة الذهب

بني نظام قاعدة الذهب لأسعار الصرف بشكل عام على القواعد التالية:

1. ثبات العملة الوطنية تجاه الذهب؛

2. حرية استيراد وتصدير الذهب؛

¹ هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الدولي" الطبع الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 287.

3. مرونة عرض النقود اختلالات ميزان المدفوعات، حيث يتوسع أو يتقلص هذا العرض عند حدوث فائض أو عجز في ميزان المدفوعات وتبعاً لكسب أو خسارة الذهب.

فإذا كانت القاعدة الأولى تعلقت مباشرة بعملة تثبيت سعر الصرف فإذا القاعدة الثانية كانت توفر الشرط الضروري لضمان المرونة المطلوبة في القاعدة الثابتة التي خلقت بدورها آلية تلقائية لتصحيح الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات وبالتالي تنعكس على عرض النقود وذلك بالإضافة إلى دور التغيرات التي تحدث وأسعار الفائدة كعامل تحفيز لتصحيح حركات رؤوس الأموال ، وبذلك كانت القاعدة الثانية تحقق الشرط الضروري للحفاظ على ثبات الأسعار للصرف الأجنبي للعملة الوطنية والقاعدة الثالثة تكفل بالشرط الكافي لهذا الأمر .

ثانياً: نظام الكتل أو المناطق النقدية

ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى عدة كتل نقدية أو مناطق نقدية مثل مناطق الإسترليني والفرنك والنقد البرتغالي والنقد البلجيكي للبرتغال وبلجيكا بينما شملت العضوية في منطقتي الإسترليني والفرنك البلدان المستقلة سياسياً بالإضافة إلى البلدان المستعمرة لكل من بريطانيا وفرنسا.

وبعد ثبات أسعار صرف عمليات البلدان الأعضاء في المناطق المذكورة وربطها بقيمة العملة المسيطرة وسهولة التحويل النقدي للعملات المعنية محاور رئيسية لاهتمامات هذه المناطق. ومما أسهم في توكيد ثبات أسعار الصرف هو اتساع العلاقات الاقتصادية القائمة فيما بين كل منطقة نقدية وذلك لان تقلبات أسعار الصرف تعرض هذه العلاقات لتقلبات شديدة. وهذا ما استتبع عدم انخفاض قيمة العملة المسيطرة عند اتجاه ميزان المدفوعات في صالح البلد التابع وبالتالي كان يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات هذا البلد الأخير إلى البلد المسيطر هذا بالإضافة إلى ارتباط قيمة العملة الوطنية بقيمة العملة الأجنبية المتخذة قاعدة لقياسها فتعكس كافة الاضطرابات التي تحدث في الأخير على الأولى وقد حدث في هذا المجال بعض الاستثناءات القليلة عندما قامت بريطانيا بتخفيض قيمة الإسترليني في العامين 1949 و1967.

ثالثاً: نظام بريتين وودز

في عام 1949 أعد كل من كينز الذي كان مستشاراً لوزارة الخزانة البريطانية ووايت الذي كان مستشاراً لوزارة الخزانة الأمريكية خطة مستقلة لبناء نظام نقدي عالمي جديد فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

وبعد سلسلة من المباحث حول الخطتين السابقتين وجدت نقاط مشتركة تتركز في:

1. استبعاد نظام أسعار الصرف الحرة؛

2. عدم الاعتماد المطلق لنظام قاعدة الذهب؛

3. حرية نسبية للدول الأعضاء في الاتفاقية لممارس سيطرت محدودة على تحويلات رؤوس الأموال ولفترات قصيرة.

وفي صيف عام 1944 عقد في منتجع بريتين وودز قرب واشنطن مؤتمر دولي نوقشت فيه الخطتان وقد تمخض هذا المؤتمر على إنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى مجموعة من الترتيبات التي تم الاتفاق عليها والتي كان منها ربط أسعار صرف عملات الدول الأعضاء بالدولار الأمريكي الذي ربطت قيمته بالذهب عند 35 دولار لكل أونس وقد تعهدت الحكومة الأمريكية بشراء وبيع الذهب عند هذا السعر، وبذلك بنت الدول الأخرى أسعار ثابتة لعملاتها اتجاه الدولار الأمريكي، ولهذا الغرض فرضت الترتيبات المذكورة على الدول الأعضاء وضع أرصدة نقدية في صندوق النقد الدولي بما يعادل 75% بالعملة المحلية و25% بالذهب واعتمد الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني كعملتين احتياطيتين رئيسيتين، وهناك كان على السلطات النقدية التدخل في أسواق الصرف للحفاظ على صرف عملتها في مجال محدود للتغيير حيث سمح لتذبذبات لا تتجاوز 1%¹.

المطلب الثاني: نظام سعر الصرف المرن

ينقسم نظام سعر الصرف المرن إلى قسمين هما:²

أولاً: نظام سعر الصرف العائم الحر

طبقاً لنظام سعر الصرف العائم فإن السلطات الحكومية لا تتدخل لشراء أو بيع عملاتها في سوق الصرف الأجنبي وإنما تسمح لقيمة عملتها بالتغيير حسب التقلبات في العرض والطلب على العملة.

ثانياً: نظام سعر الصرف العائم المدار:

لقد طرأت تغيرات عديدة على أسعار صرف العملات بعد الحرب العالمية الثانية وفي السبعينات من القرن العشرين كانت خاضعة لرقابة وتدخل الدولة على الرغم من أن الفترة التي تلت 1973 قد تميزت بأسعار

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 288، 296.

² محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص 142، 145.

صرف عائمة، إلا أن العديد من الأقطار استمرت في ربط عملتها إما بعملة ما كالدولار الأمريكي، أو بسلة من العملات، أو بحقوق السحب الخاصة هذا في حين كان تعويم بعض العملات حرا بدرجة أو بأخرى، وفي حين كان التعويم بالنسبة لعملات أخرى مدار.

يحتل نظام سعر الصرف الحر المدار فيما يتعلق ببعض العملات موقعا ما بين النظام الثابت والنظام الحر، وهذا النظام القائم في الوقت الحاضر يماثل نظام سعر الصرف الحر من ناحية أنه يسمح لأسعار الصرف بالتقلب على أساس يومي وليس هناك وجود لحدود رسمية، ومع ذلك يماثل هذا النظام أيضا النظام الثابت من ناحية أن الحكومات تستطيع أحيانا أن تقوم بالتدخل لكي تمنع عملتها من الحركة كثيرا باتجاه معين وهذا النوع من النظام يعرف باسم النظام الحر المدار أو نضام التعويم الغير النظيف.

لجأت أغلب الأقطار الصناعية المهمة إلى تعويم عملتها في عام 1973، وما بعده حيث أصبح التعويم أمرا مشروعاً في النظام النقدي الدولي، والتعويم السائد في الوقت الحالي هو من نوع التعويم المدار، إذ تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي للتأثير على مدى التقلبات لأسعار الصرف لعملاتها الوطنية، وذلك من خلال وسائل عديدة كاللجوء إلى التوسع أو الانكماش النقدي أو التدخل في تحديد أسعار الفائدة لضبط حركة رأس المال من وإلى الخارج بهدف التأثير على قيم العملات الوطنية، ويطلق على هذا النوع من التعويم بالتعويم الغير نظيف لتمييزه عن التعويم النظيف أي المرن الذي يتحدد بحرية في سوق الصرف الأجنبي.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب أنظمة الصرف

لا شك أن أي نظام صرف له إيجابيات وسلبيات، وقد تطرقت العديد من الدراسات إلى ذلك فقامت بدراسة مدى قوة كل من أسعار الصرف الثابتة والمعومة في تجنب الاقتصاد صدمات قد يتعرض لها سواء كانت صدمات داخلية أو خارجية ويمكن تفصيل ذلك في النقاط التالية:

أولاً: مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت: يمكن إيجاز أهم مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت فيما يلي:¹

1. المزايا: وتتمثل في:

¹ بغداد زيان، " تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرهما على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، وعلوم تجارية، جامعة وهران، 2013، 2012، ص ص 23، 24.

أ- يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية؛

ب- يضع قيود أو محددات على السياسة النقدية الداخلية؛

ج- يكون سعر الصرف مفيدا إذ عرف بالضبط ما هو سعر التوازن لهذه العملة؛

د- سعر الصرف الثابت يكون مفضلا عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق.

2. العيوب: وتتمثل في:

أ- يكون سعر الصرف الثابت عرضة للمضاربة إن لم يحظى بالمصداقية وبالتالي تكون نتائجه وخيمة على الاستقرار النقدي وعلى الاحتياطات من العملة الأجنبية؛

ب- الإبقاء على سعر الصرف الثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار للتدخل؛

ج- في نظام سعر الصرف الثابت لابد من توفر الحجم الكافي من احتياطات العملة الأجنبية.

ثانيا: مزايا وعيوب نظام الصرف المعموم: وتتمثل في:¹

1. المزايا: يمكن إيجاز أهم مزايا نظام الصرف المعموم فيما يلي:

أ- يقرر سعر الصرف بعوامل السوق وبالتالي فهو الأنسب بالتوزيع الأمثل في الموارد؛

ب- أن يكون هناك فرصة للمضاربين لعمل أرباح على حساب البنك المركزي، ويكون فعال بالتعامل مع الصدمات الخارجية وبالتالي تكون السياسة نقدية؛

ج- إن الطلب والعرض على العملة المحلية مهم يكون متوازن في السوق، لا يكون البنك المركزي ملزم بالتدخل، بشكل عام لا تتأثر المجملات النقدية بالتدفقات الخارجية وبالتالي يمكن ممارسة السياسة النقدية بشكل مستقل وبمعزل عن السياسات النقدية بدول أخرى.

2. العيوب: يمكن إدراج أهم العيوب نظام سعر الصرف المعموم فيما يلي:

¹ موسى بوخاري لحو، "سياسات الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 145.

- أ- نادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل، هناك مخاطر من سوء التقييم والذي قد يؤدي إلى أن يكون سعر الصرف بمستوى لا تبرره الأوضاع الاقتصادية؛
- ب- إن مسار سعر الصرف المستقبلي يكتنفه الغموض وبالتالي يؤدي إلى خلق مصاعب لعملية التخطيط والنشاط الاقتصادي؛
- ج- يمكن أن يساء استخدام استقلالية السياسة النقدية فمثلا عدم وجوب قيام الحكومة بمنع انخفاض العملة يمكن أن يؤدي إلى سياسات مالية ونقدية تضخمية.

المبحث الثالث: مفسرات سعر الصرف

يتبع سعر الصرف تفسيرات معينة توضح الوضعية الحالية التي يكون عليها سعر الصرف، إذ أنه دائماً ما تتعرض العملة إلى تغيرات متواصلة تتسبب في تغير المعاملات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول : العوامل المؤثرة في سعر الصرف

أولاً: العوامل المؤثرة في سعر العملة الآني:

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على العملة إلى عوامل فنية وعوامل أساسية

1. العوامل الفنية: من أهم العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة ما يلي:¹

أ- **ظروف السوق:** إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات لمعلومة أخرى فالمعلومات البيئية تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومة الجديدة.

كما أن تجارب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة قد لا يكون متناغماً أو متنافساً فكل متعامل يحلل المعلومة في زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة تختلف في متعامل آخر.

ب- **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعرضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية اتجاه حركة الأسعار كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات.

ج- **الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:** إن سعر صرف العملة يتحدد نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب وبالتالي فإن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات.

د- **مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات:** كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة يزيد سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكثر فإن

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، "المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص 48، 49.

سعرها يميل إلى الارتفاع حتى لو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوض من الجهة المعارضة للأسعار.

هـ- **التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى لسوق العملات:** إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستعمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار الصرف لهذه العملات نتيجة الزيادة الطلب عليها، كما أن ارتفاع الأسهم يؤدي على زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها.

2. **العوامل الأساسية:** يمكن تقسيم هذه العوامل إلى ما يلي:

أ- **العوامل المؤثرة في العرض والطلب على العملات الأجنبية:**¹

- **الاستيراد والتصدير:** عندما يتم تصدير سلع الأسواق الخارجية يتم استلام قيمة هذه الصادرات إما بالعملة الأجنبية أو بالعملة المحلية بأي شكل من الأشكال فإذا كانت بالعملة الأجنبية وهي الأكثر شيوعاً خاصة في الدول النامية يقوم المصدر ببيع هذه العملة الأجنبية التي استلمها من قيمة صادراته من السلع مقابل عملة وطنية مما يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى رفع سعرها.

- **النفقات السياحية:** تعتبر هذه النفقات إحدى بنود ميزان المدفوعات تحت حساب العمليات الجارية في حساب التجارة الغير منظورة ، فنفقات السياح الأجانب في بلد ما تكون عادة بالعملة الوطنية لتلك البلد، وحصولها على تلك العملة الوطنية من خلال بيع عملة أجنبية فهذا يعني زيادة الطلب على العملة مع زيادة السياح الأجانب وبالتالي زيادة سعر العملة المحلية في أسواق العملات الأجنبية ، والعكس يحدث عندما تكون نفقات سياحية من قبل مواطنو بلد ما ينفقونها في بلد آخر مما يستوجب عليهم شراء عملة تلك البلد التي يزورونها بعملة الوطنية فسوف يؤدي هذا إلى زيادة عرض عملتهم والنتيجة انخفاض سعرها.

- **تصدير واستيراد خدمات أخرى:** كما هو الحال في تصدير سلع بلد ما إلى بلدان أخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد المصدر فإن نفس النتائج في حال تصدير خدمات يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية ثم رفع سعرها ، من ناحية أخرى ما ينطبق على استيراد السلع ينطبق على استيراد الخدمات أي أنها تؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعرها .

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حن، "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية"، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،

- **أرباح الاستثمارات:** عندما يحقق الأفراد الذين يقيمون في بلد أرباح خارج بلدهم ، ويرغبون هؤلاء الأفراد بإدخال هذه الأرباح إلى بلدهم فهذا يستوجب عليهم عرض العملة الأجنبية لشراء العملة الوطنية مما يعني زيادة الطلب عليها أي رفع سعرها في الأسواق العالمية .

- **التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الخارجية:** هي انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر لتصبح موجودات في البلد الأجنبي ذات العائد وهذا الانتقال لرؤوس الأموال يتوقف على حجم الطلب عليها المعتمد على العديد من العوامل ذات العلاقة بطبيعة رؤوس الأموال بأشكالها المختلفة العينية والمالية كدرجة المخاطرة ، ومعدل العائد عليها، احتمالات الأرباح والخسائر الرأسمالية لحامل الأصل في حالة زيادة سعر الأصل وزيادة قيمة العملة التي يقيم على أساسها ذلك الأصل.

- **القروض الدولية:** وهي الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر كقروض حكومية أو دولية لحكومة أو مواطني البلد الآخر .

في حال منح القروض يزيد الطلب على عملة البلد الذي استقبل قيمة القرض وزيادة عرض عملة البلد المانحة للقرض وهذا سيؤدي إلى رفع سعر العملة الوطنية للبلد المقترض وانخفاض سعر العملة الوطنية للبلد المقرض .

- **تحويل الأموال بقصد المضاربة:** تعني تدفق الأموال إلى بلد ما من بلدان أخرى لاعتقاد المحولين أو قيمة تعادل العملة سوف يرتفع خلال فترة زمنية قصيرة مما سيمنحهم من تحقيق ربح رأسمالي خلال فترة قصيرة وخروج هذه الأموال من بلد ما لاعتقاد أصحاب هذه الأموال أن عملة هذا البلد سوف تتعرض لانخفاض في قيمة تعادلها مما سيمنحهم من تجنب خسارة رأسمالية خلال فترة زمنية قصيرة وتدفق الأموال إلى بلد ما يزيد الطلب على عملته ويؤدي إلى ارتفاع سعرها وانخفاض سعر بعض العملات الأجنبية الأخرى لأن زيادة الطلب على عملته يرافق زيادة عرض بعض العملات الأجنبية الأخرى.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف:

يمكن إيجاز أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف فيما يلي:

أولاً: نظرية تكافؤ القوة الشرائية:

تقوم نظرية تكافؤ القوة الشرائية، التي أعدت من قبل كاسيل على أساس أن الأسعار الخاصة بعملتين نقديتين تتطور بحسب قوتها الشرائية وفي حالة البدء من نقطة توازن لأسعار الصرف الفوري فإن نظرية تكافؤ القوة الشرائية أي تشترط تباين لمعدل التكافؤ لمعدل التضخم الاقتصادي بين بلدين يتعين أن يعوض في الأجل الطويل، عن طريق تغيير الأسعار بنفس الأهمية، ويرى كاسيل أن التوازن يتحقق بالطريقة الآتية:¹

إذا كان معدل التضخم الاقتصادي في البلد (P) أعلى بكثير من معدل التضخم الاقتصادي في البلد (ب) فإن البلد (P) يزيد واردته من البلد (ب) وذلك لان الأسعار في هذا الأخير ستكون منخفضة، وفي الوقت نفسه فان صادرات البلد (P) ستتخفض وذلك لان أسعار منتجاته ستكون مرتفعة الأمر الذي ينجم عنه حصول عجز في الميزان التجاري للبلد (P) ويميل الاتجاه وتخفيض قيمة نقود البلد (P) قياساً بنقود البلد (ب) وتحقيق تكافؤ جديد للنقود.

1. تقييم نظرية تكافؤ القوة الشرائية: لقد اختبر العديد من الباحثين والمؤلفين نظرية تكافؤ القوة الشرائية، وقد بين أن هذه النظرية تطبق وتتحقق بشكل أفضل على المدى الطويل أكثر منه على المدى القصير، إذ أن هذه النظرية تقوم على أساس وجود فروق منتظمة متكررة وواسعة لبعض النقود قياساً بتكافؤ القوة الشرائية، إن نموذج تكافؤ القوة الشرائية لا يصلح للعملة الصعبة التي لها وزن في التحركات الدولية لرؤوس الأموال، أكثر من غيرها، وهناك العديد من المشكلات تبقى معلقة منها:²

أ- اختلاف قياس التضخم الاقتصادي بحسب الأسعار المعتمدة؛

ب- لا يمكن تحديد مدى فترة تسوية الأسعار بشكل دقيق بالأسعار وذات الشيء بالنسبة لسنة الأساس؛

ج- هناك عوامل أخرى علاوة على الأسعار التي تتدخل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبخاصة المرونة، مقارنة بالدخل والأسعار الطلب على الواردات والصادرات؛

د- تخفيض نظرية تكافؤ القوة الشرائية على أساس توقع معدلات التضخم الاقتصادي في مختلف البلدان؛

¹ سعود جايد مشكور العامري، "المالية الدولية نظرية وتطبيق"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص

150، 158.

² نفس المرجع، ص 158.

هـ- الحكومات تمتلك جميع الوسائل علاوة على تغيير أسعار الصرف من أجل معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

ثانياً: نظرية تعادل معدلات الفائدة

قام بصياغتها كينز من خلال قوله: "سعر الصرف الآجل يتبع التغيرات في أسعار الفائدة"، عند دخول وخروج عملة دولة ما بالنسبة لعملة دولة أخرى يتحدد من خلال الاختلاف في أسعار الفائدة في السوق النقدي للبلدين، وحسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقداً لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة تخفيض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر، والعكس صحيح¹.

1. تقييم نظرية تعادل معدلات الفائدة: تساعد نظرية تكافؤ معدلات الفائدة في عملية ربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف الأجنبي ويكفي لغرض اختبار هذه النظرية، مقارنة سعر الاستلام المؤجل أو سعر التسليم المؤجل في فترات مختلفة، غير أنه من الصعوبة والحصول على المعطيات المطابقة تماماً إلى نفس الفترة الزمنية، ومع ذلك فإن الدراسات التي أجريت تحاول إثبات هذه النظرية على الرغم من وجود بعض الانتقادات الموجهة إليها، وفي حالة ارتفاع الفروقات، بين سعر الاستلام المؤجل وسعر التسليم المؤجل والتباين في معدل الفائدة فإن موازنات أو ترجيحات معدل الفائدة المغطى سيقود الأسعار نحو توازن في أسواق الصرف².

ثالثاً: نظرية كفاءة السوق

السوق الكفاء في السوق هو ذلك السوق الذي يعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين يمكنهم الوصول إلى المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازني، معدل التضخمالخ.

¹ هجيرة عبد الجليل، " اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري : دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في المالية الدولية ، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، 2012، ص 56.

² سعود جايد مشكور العامري، نفس المرجع السابق، ص 163.

في السوق الكفاء

أ- كل المعلومات الجيدة تجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الآنية والآجلة؛

ب- تكاليف المعاملات ضعيفة؛

ج- تغيرات أسعار الصرف العشوائية.

كل هذا يؤدي إلى النتائج التالية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون المقاربة على السعر الآتي المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية الكفاء نسبيا وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها كفاءة السوق، في حين أن البعض الآخر يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف¹.

رابعاً: نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات):

تتلخص هذه النظرية في كون عجز أو فائض ميزان المدفوعات أو بالأحرى ميزان أو حساب العمليات الجارية يكون حسب نظرية ميزان المدفوعات هو السبب في تراجع أو تحسين سعر الصرف للعملة المحلية.

فعندما تتحقق الدولة فائضا هاما في معاملاتها الخارجية فإن هذا يعني زيادة الطلب على عملتها الوطنية أو زيادة عرض العملة الأجنبية مقابل هذه العملة التي لا تثبت أن ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى مما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية الدولية، ويؤدي إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة ثم يتناقص الفائض في ميزان مدفوعاتها تدريجيا.

ومن ناحية أخرى، عندما تحقق الدول عجزا هاما في معاملاتها الخارجية فإن الآلي السابقة نفسها تعمل باتجاه معاكس، حيث يزداد عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية فينخفض الطلب على

¹ عبد المجيد قدي، "مرجع سبق ذكره"، ص ص 122، 123.

العملة وتصبح أسعار سلع الدولة منخفضة بالعملة الأخرى، مما ينتج عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ثم يتلاشى هذا العجز تدريجياً¹.

المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف

أولاً: تعريف سياسة سعر الصرف:

هي سياسة اقتصادية تلجأ لها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية من خلال أهدافها وأدواتها.

ثانياً: أهداف سياسة سعر الصرف: تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها ما يلي:²

1. مقاومة التضخم: يؤدي تحسين سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسين في مستوى تحسين تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية.

2. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، كما يقل عدد السلع التي يتم استيرادها بإنتاج السلع المنافسة للواردات.

3. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تتخفف فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تتخفف فيه ربحية الشركات العامة.

¹ سيد أحمد ولد أحمد، " دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية: دراسة حالة موريتانيا في الفترة من 1996_2008"، رسالة ماجستير في المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، 2011، ص ص 43، 44.

² جميلة الجوزي، "أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم في 13 ماي 2013، ص 92.

4. تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة المحلية، ولقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لتشجيع الصادرات وحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية.

ثالثاً: أدوات سياسة سعر الصرف:

1. سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:¹

تهدف هذه السياسة إلى علاج عجز ميزان المدفوعات أو إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الناتج عن عجز في ميزان المدفوعات وتتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف ويترتب على هذه السياسة أثران أولهما على الواردات والثاني على الصادرات.

أ- الأثر على الواردات: يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أعلى نسبياً مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب الأجنبي على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

ب- الأثر على الصادرات: يترتب على تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية جعل أسعار الصادرات أرخص نسبياً مقومة بالعملة الأجنبية ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على الطلب على العملة الأجنبية.

- شروط نجاح تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

- أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر.
- أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة أو مجموعها أكبر من الواحد.

¹ السيد محمد أحمد الستريتي، "اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص ص 264، 265.

وفي هذه الحالة تتجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في القضاء على فائض الطلب على العملة والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات لأنه تكون مرونة الطلب على العملة وعرضها مرنة، أما إذا انخفضت قيم مرونة الطلب والعرض على العملة الأجنبية تفشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ويؤدي ذلك إلى حالة سعر الصرف غير المستقر.

2. سياسة الرفع من قيمة العملة:

إن عملية الرفع من قيمة العملة معاكسة لعملية التخفيض، فعملية رفع القيمة تشير إلى زيادة قيمة العملة المحدد للوحدة النقدية.

أما أهم الأسباب التي تدعو السلطات إلى رفع القيمة الخارجية لعملة هي:

أ- وجود فائض في ميزان المدفوعات: فالغرض من التخلص من هذا الفائض الذي عادة ما يحتفظ به في الداخل تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض فيحصل على الأمد البعيد تفاوت بين الأرصدة النقدية والأرصدة السلعية للاقتصاد الوطني.

ب- معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلع إستراتيجية.

ج- تدعيم العملات الأجنبية الأخرى.

- الآثار المترتبة عن ارتفاع قيمة العملة: إن الرفع من قيمة العملة يضر بمصالح القطاعات التصديرية في الاقتصاد بالنسبة للدولة التي تقوم برفع قيمة عملتها لأن هذا الإجراء سيؤدي إلى انخفاض ما يحصل عليه المصدرون بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة بالمقارنة مع عائداتهم

ينتج كذلك عن عملية الرفع من قيمة العملة انخفاض القدرة التنافسية لبضائع البلد المعني في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، وما يتمخض عن ذلك من تأثيرات على ميزان المدفوعات وشروط التبادل التجاري مع الدول الأخرى¹.

3. صندوق موازنة الصرف:

¹ عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص ص 154، 155.

الصندوق عبارة عن احتياطي مكون من مجموعة من العملات وموضوعة تحت يدي السلطة المركزية بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع حدوث تقلبات غير مناسبة فهو يتدخل ليعكس تقلبات الصرف عن مستوى التوازن عن طريق التدخل في سوق الصرف.

الغرض من صندوق موازنة الصرف هو منع التقلبات الموسمية و القصيرة الأجل، فعندما يتجه سعر الصرف إلى الارتفاع عن الحد الذي حدده صندوق الموازنة فإن الصندوق يقوم ببيع الصرف الأجنبي مقابل العملة الوطنية، وعندما يتجه سعر الصرف إلى الانخفاض عن الحد الذي حدده صندوق الموازنة فإن الصندوق يقوم بشراء العملات الأجنبية بالعملة الوطنية فإدا ما قام الصندوق بالعمل على نطاق كافي فإنه من الممكن الإبقاء على سعر الصرف، ولا شك أن إمكانية صندوق الموازنة في تحقيق هذا يتوقف على مقدار الاحتياطي من أرصدة العملات الأجنبية و العملة الوطنية أو الذهب الذي يمتلكه صندوق الموازنة¹.

4. الرقابة على الصرف:

لجأت كثير من الدول نتيجة للحروب العالمية والأزمات الاقتصادية وخاصة فيما بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف، وفي هذه السياسة تتحقق المساواة بين الصادرات و الواردات أي بين عرض و طلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات و الرقابة على حركات رؤوس الأموال ، فالتوازن في سوق الصرف لا يتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب بل عن طريق تدخل الدولة مباشرة في ظروف الطلب و العرض، وتقترب هذه الطريقة في تنظيم سوق الصرف من أسلوب التسعير الجبري، في أن كل منهما لا يعتمد على تغيرات الأثمان لتحقيق المساواة بين الطلب و العرض وإنما يلجأ إلى التدخل المباشر في ظروف الطلب و العرض لتحقيق المساواة بينهما وجوه نظام الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة، وكذلك فإن هذا النظام يعتمد في الواقع على التميز الاقتصادي وسواء كان التميز بين الدول أو كان التميز بين السلع، نجد التميز بين الدول له تطبيقات عديدة لعل أهمها المناطق النقدية، فمنطقة الإسترليني والتي أنشأت مع قيام الحرب العالمية الثانية كانت تميز بين دول المنطقة و التجارة معها حرة ودول العالم

¹ بلقاسم منهوم، "أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطني على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970_2009)",

رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013، 2012، ص ص 96، 97.

الخارجي و التجارة معها مقيدة، وأما التمييز بين السلع فأمره شائع وخصوصا بين الدول النامية حاليا حيث يمنع استيراد السلع الترفيحية ومن الممكن بطبيعة الحال الجمع بين صورتَي التمييز المتقدمة¹.

¹ أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد النقدي والدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص 392، 393.

خلاصة الفصل

مما سبق يتضح أن سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى وله أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، إذ أصبح محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين وخاصة بعد ارتباط سعر الصرف بمجرى النشاط الاقتصادي، وقد حاولت العديد من الاقتصاديين تفسير الاختلافات في أسعار الصرف وذلك من خلال دراسة مختلف نظرياته مثل نظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية تعادل معدلات الفائدة التي أكدت أن البلد الذي يكون له فائض في سعر الفائدة عليه أن يتوقع انخفاض في سعر الصرف.

الفصل الثاني: الإطار النظري

لميزان المدفوعات

تمهيد

المبحث الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات

المبحث الثاني: تسوية اختلافات ميزان المدفوعات

خلاصة الفصل

تمهيد

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلاً أم آجلاً والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا عليه إعداد بيان كافياً وشاملاً تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات وهذا البيان ما يسمى بميزان المدفوعات الذي تسعى فيه الدول جاهدة إلى تحقيق توازنه وذلك بمعالجة الاختلالات التي يقفها.

حيث سنتناول في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: تسوية اختلالات ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للاقتصاد، حيث يستعمله الاقتصاديون للحكم على الوضعية والمالية لبلد ما ومعرفة اتجاهاتها المختلفة في الآجال القريبة. ادن فما هو ميزان المدفوعات؟ وما هي مكوناته؟ وما هي العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه؟

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

يمكن تعريف ميزان المدفوعات إلى عدة تعاريف هي:

1. **التعريف من الناحية الاقتصادية:** يعرف على " أنه سجل محاسبي منظم وشامل لجميع المبادلات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة¹.

2. **التعريف من الجانب الإحصائي:** يعرف على أنه " وثيقة إحصائية تظهر مجموع المعاملات التجارية والمالية لبد ما مع بقية العالم خلال فترة زمنية محددة وعلى هذا الأساس فإن ميزان المدفوعات يبين التدفقات السلعية والخدمية والمالية بين المقيمين في هذا البلد وغير المقيمين حيث يسجل من جهة مجموع ما يستعمله البلد من بقية العالم ويسجل من جهة أخرى ما يدفعه هذا البلد إلى بقية العالم².

من التعاريف السابقة نستنتج أن ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي منظم يتم تسجيل فيه جميع المعاملات التي تتم بين المقيمين في البلد وغير المقيمين

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات

تبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبية الاقتصاد القومي ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف

¹ موسى شقيري نوري وآخرون، " التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 188.

² الطاهر لطرش، " الاقتصاد النقدي والبنكي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 241.

ومن ثم يشمل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد مؤشرا لسياساتها المالية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي¹.

كما يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية، كما أنه يعكس أثر السياسات الاقتصادية في هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع والخدمات المتبادلة. يشكل ميزان المدفوعات أداة مهمة تساعد السلطات الحكومية على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية².

ثالثا: خصائص ميزان المدفوعات

يتخذ ميزان المدفوعات شكل سجل محاسبي ويتميز بالخصائص التالية:³

1. ميزان المدفوعات يسجل التدفقات والتغيرات التي تمت بالفعل فهو يسجل تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي أضيفت إلى الاقتصاد أو خرجت بالفعل، لكنه لا يظهر إجمالي استثمار الدولة في الخارج أو ديونها مع الخارج.

2. ميزان المدفوعات يأخذ مبدأ القيد المزدوج وكل تعامل بين المقيمين وغير المقيمين يؤدي قيد المبلغ مرتين:

أ- قيد العملة المستقلة ويتم تسجيل القيمة في الجانب الدائن.

ب- قيد العملة غير المستقلة ويتم تسجيل قيمة القيد أو العملات دفعت من الخارج في الجانب المدين.

المطلب الثاني: كيفية القيد في ميزان المدفوعات

يتم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازن دائما بمعنى أن يكون الدائن يساوي المدين وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية⁴.

¹ سمير فخري نعمة، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص 71، 72.

² عدنان تايه النعيمي، "إدارة العملات الأجنبية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 55، 56.

³ طارق فاروق الحصري، "الاقتصاد الدولي"، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ص 49.

⁴ منهوم بلقا سم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

إن تثبيت القيد في ميزان المدفوعات تستند إلى أسلوب القيد المزدوج والذي يعني أن كل عملية لها قيدان أي تسجل مرة بالجانب المدين وفي نفس الوقت تسجل بالجانب الدائن على أساس أن القيد الأول هو نتيجة لعملية مستقلة في حين أن القيد الثاني هو لغرض التسوية المحاسبية، فقد جرت العادة على تقسيم فقرات ميزان المدفوعات إلى قسمين الأول ما يعرف يفوق الخط و الذي عادة ما يضم الفقرات التي تصنف على أنها أساسية بينما تدرج الفقرات الأخرى التي تصنف على أنها فقرات تسوية تحت الخط، ومن الناحية النظرية تعد الفقرات المدرجة تحت الخط مرآة عاكسة لجميع الفقرات فوق لأنه في حالة توفر معلومات دقيقة فإنها سوف تساويها بالقيمة وتعاكسها في الإشارة، ولكن من الناحية السلوكية والعملية فإن البيانات تكون غير دقيقة تماماً لذلك يظهر اختلاف يتم معالجته عن طريق بند الخطأ والسهو، أي أنه في جميع الأحوال فإن أسلوب القيد المزدوج يضمن توازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية وبهذا يكون ميزان المدفوعات محل اهتمام الإحصائي لأنه يوفر له بيانات وإحصاءات عن إجمالي التدفقات السلعية والنقدية الدولية، غير أن المحلل الاقتصادي لا يرضى طموحه هذا النوع من التوازن لأنه سوف لن يقف عند هذا النوع من التوازن ذلك انه يسعى للبحث بين جوانب هذه الفقرات ليرى طبيعة وحقيقة الاختلالات التي تحدث في ظل التوازن الحسابي¹.

المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات

كما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن ميزان المدفوعات هو عبارة عن خلاصة بالتعاملات التي تتم بين المقيمين لدولة ما وغير المقيمين خلال مدة زمنية محددة، وهو يتضمن كافة المعاملات الدولية تتم من قبل الأفراد منشآت الأعمال، والحكومة يضم ثلاثة حسابات فرعية أساسية والتي سنحاول التعريف بخصائص كل منها في ما يلي:

أولاً: الحساب الجاري: ويشتمل على ما يلي:²

1. تجارة السلع: يشتمل هذا البند على الصادرات والواردات السلعية أي على عمليات التجارة الخارجية بمعناها الدقيق، ولذلك تسمى هذه التجارة بالتجارة المنظورة أي التي ترى وتوزن وتعد عند مرورها بالحدود

¹ نوزاد عبد الرحيم الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 44.

² عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب " أساسيات الاقتصاد الدولي " منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، 2003 ، ص

الجمركية، والصادرات تقيد في جانب الإيرادات والواردات في جانب المدفوعات ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات اسم الميزان التجاري أو ميزان التجارة المنظورة، ويسجل الميزان التجاري فائض إذا كانت قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات، وبينما يسجل عجز إذا كانت قيمة الصادرات تقل عن قيمة الواردات.

2. تجارة الخدمات: يشمل هذا البند على الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج أو الخدمات التي تحصل عليها من الخارج، فالنوع الأول من الخدمات يقيد في الإيرادات والنوع الثاني يقيد في المدفوعات، فمثلا تقيد المدفوعات لشركة النقل الوطنية في الإيرادات أما المدفوعات لشركات النقل الأجنبية فتسجل في المدفوعات غير أن نفقات نقل السلع تقيد هنا إذ تحسب في العادة في قيمة السلع المستوردة.

3. المداخل: يشتمل على الفوائد والأرباح تدرها رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل فالأولى تقيد في المتحصلات والثانية في المدفوعات، يلحق بالفوائد والأرباح أقساط القروض، والأقساط هي عبارة عن المبالغ المستحقة دوريا من أصل رأس المال المقرض أو المواطن ودفع هذه الأقساط يستتبع في الواقع نتيجتين الأولى انه يؤدي إلى عملية نقل المبالغ من الدولة المدينة برأس المال إلى الدولة الدائنة ولهذا تقيد في إيرادات الدولة الأخيرة والثانية انه يؤدي إلى إنقاص رأس المال في الخارج بمقدار الأقساط المدفوعة، ولذلك تفقد الدولة استثمارها في الخارج شيئا فشيئا.

4. التحويلات من طرف واحد: يخصص هذا الحساب للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أي مقابل، وقد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات كالمنح الحكومية التي تتخذ شكل المواد الغذائية أو المعدات الحربية، وفي هذه الحالة يظهر حساب السلع والخدمات دائنا في الدول التي قامت بالتحويل بينما المقابل لذلك فيظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الحكومية، أما في الدول المحول إليها فيظهر حساب السلع مدينا والقيد المقابل لذلك يسجل في الجانب الدائن من الحساب الخاص يسمى حساب الهيئات أو حساب التحويلات الحكومية أما إذا اتخذ التحويل شكل نقود أو حقوق مالية فيظهر حساب رأس المال دائنا في الدولة التي قامت بالتحويل في حين أن المقابل يظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الخاصة، أما في الدولة المحولة فيظهر حساب رأس المال قصيرة الأجل مدينا بقيمة التحويل، وحساب التحويلات النقدية الخاصة أو الهيئات دائنا بهذه القيمة¹.

¹ محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص176.

ثانيا: حساب رأس المال

ويشتمل على:¹

1. المعاملات الرأسمالية: وهي تلك المعاملات التي تتم في حالة تحويل الأصول المالية واقتناء وبيع الأصول غير المنتجة، وقد تم إدخال هذا الحساب كأحد المكونات المنفصلة والمستقلة في ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر.

2. الاستثمار المباشر: مقياس الاستثمار هذا يمثل صافي رأس المال في خارج الدولة وفي داخلها لتولي وممارسة السيطرة والرقابة على الأصول، على سبيل المثال فإن قيام إحدى الشركات ببناء مصنع جديد لصناعة السيارات في دولة أخرى أو شراء شركة قائمة في دولة أخرى، فإن هذه العمليات تمثل استثمار مباشر في ميزان المدفوعات للدولة المعنية، فإن قيود رصيد التسديدات ستمثل تدفقا نقديا سالبا، وبالمقابل فادا قامت إحدى الشركات الأجنبية بشراء شركة في دولة معينة، فإن ذلك يمثل تدفقات رأسمالية وإن قيود رصيد التسديدات سيكون تدفقا نقديا موجبا.

3. القروض الخارجية: يتضمن هذا البند مجموع القروض الخارجية التي يتم التعاقد بشأنها المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين، وتستهدف القروض الخارجية، سواء تمت تعبئتها من قبل المتعاملين الخواص، أساسا تمويل الأنشطة الاقتصادية في البلد الذي قوم بطلبها، ويتم عادة اللجوء إلى القروض الخارجية عندما لا يكفي الادخار الداخلي لتغطية حاجيات التمويل في الاقتصاد الوطني.

ثالثا: حساب الذهب والاحتياطات النقدية

ويشتمل على ما يلي:²

1. تصدير واستيراد الذهب: يقصد بالاحتياطات النقدية احتياطات الدولة من العملة الصعبة أي العملات المقبولة دوليا، حيث قد الذهب الخارج من الدولة أو المصدر في الجانب الدائن شأنه شأن السلع العادية التي

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص274.

² رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،

2010، صص 161، 162.

تصدر حيث يتم الأصول في مقابله على مقابل نقدي وبالتالي نكون دائنين للعالم الخارجي بقيمة هذا الذهب حيث تلجا الدولة إلى تصدير أو استيراد الذهب وفقاً لأوضاعها الاقتصادية.

2. الاحتياطات النقدية: أي ما يتوفر لدى الدولة في الاحتياطي من العملات الدولية الكبرى وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي، فدخل تلك العملات غالباً "ما يكون بمقابل أي مقابل تصدير السلع للخارج وبالتالي تقيد في الحساب الدائن، أما خروج النقد الأجنبي لمصلحة غير المقيمين فتقيد العملية في الحساب المدين.

رابعاً: السهو والخطأ

في نهاية بيانات ميزان المدفوعات يوجد بند يسمى السهو والخطأ، وهذا البند تقيد فيه أي عمليات تم إغفال قيدها في أحد الحسابات الثلاثة السابقة، أو أن يدون فيه تصحيح لقيده خطأ تم في أحد الحسابات الثلاثة، وغالباً ما يكون هذا الحساب قليل الشأن. حيث قد يكون الغرض من التسجيل فيه إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان¹.

يظهر الجدول الموالي مكونات ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (1): مكونات ميزان المدفوعات

الحساب	دائن	مدين
. حساب العمليات الجارية . ميزان السلع والخدمات 1. الميزان التجاري - الصادرات المنظورة للخارج - الواردات المنظورة من الخارج 1. ميزان الخدمات _ استقبال السائحين _ السفر للخارج للعلاج . التحويلات من طرف واحد		

¹ نفس المرجع، ص 162.

		<p>1. الهدايا والمنح الوافدة من الخارج</p> <p>2. الهدايا والمنح الممنوحة للخارج</p> <p>حساب رأس المال</p> <p>. رؤوس أموال طويلة الأجل قادمة من الخارج</p> <p>. رؤوس أموال طويلة الأجل متجهة للخارج</p>
		<p>رؤوس أموال قصيرة الأجل قادمة من الخارج</p> <p>رؤوس أموال قصيرة الأجل متجهة للخارج</p> <p>-الاحتياطي الرسمي والذهب النقدي</p> <p>تدفق العملات الصعبة والذهب إلى الخارج</p> <p>الخطأ والسهو</p>

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد اللطيف الخشاني، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص42.

المطلب الرابع: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

نذكر من العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات ما يلي:¹

أولاً: التضخم

يؤدي التضخم إلى ارتفاعاً لأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية فتتخفف الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة.

ثانياً: معدل نمو الناتج المحلي

تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعينة إلى زيادة الطلب على الواردات، على العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

¹ بسام الحجار "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص

ثالثا: الاختلاف في أسعار الفائدة

يؤدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها على المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

رابعا: سعر الصرف

تؤدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا و تجعل أسعار الواردات أكثر بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المبحث الثاني: تسوية اختلافات ميزان المدفوعات

تسعى الدول إلى الحفاظ على التوازن الخارجي والى تحقيقه، فالغاية الكبرى لأي دولة هي تحقيق توازن ميزان المدفوعات، ولكن لا بد من قبول بعض الاختلافات بشرط أن لا تدوم طويلا. فما المقصود بالتوازن؟ وما هي أنواع الاختلافات؟ وما هي أساليب تسويتها؟

المطلب الأول: مفهوم اختلافات ميزان المدفوعات

لمعرفة ما المقصود باختلافات ميزان المدفوعات لا بد للتطرق إلى مفهوم التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي وبعدها المقصود باختلال ميزان المدفوعات .

أولاً: التوازن في ميزان المدفوعات

يمكن تعريف توازن ميزان المدفوعات كما يلي:

1. التوازن المحاسبي: ويطلق عليها التوازن الدفترى، لأنه في الدفاتر المحاسبية، ممن خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل ويخفي وراءه اختلال أكيد في النشاط الاقتصادي للدولة، ويمكن تحقق التساوي المحاسبي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية لاستعمال الاحتياطات الدولية ويتحول بذلك إلى التوازن، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر على الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة¹.

2. التوازن الاقتصادي: هو الحالة التي تتساوى فيها إيرادات الدولة مع صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.

¹ حنان لعروق، "سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي"، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسنطينة، 2004_2005، ص 29.

يستوجب التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات تساوي أصول وخصوم المعاملات المستقلة أو التلقائية وتعرف أيضا بالمعاملات فوق الخط وهي المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل، ومن بين هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة، أما باقي العمليات فتسمى بنود التسوية أو عمليات مشتقة، الهدف منها توازن الجانب الدائن مع المدين لميزان المدفوعات¹.

ثانيا: اختلال ميزان المدفوعات

هو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية على الدائنة في المدفوعات المستقلة، ولا ينتج عن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات توازنا حقيقيا بهذا المعنى في نهاية سنة الحساب بل المنطقي أن يحدث من عام لآخر اختلال بين جانبي الميزان، تارة بالزيادة وأخرى بالنقصان بحيث أن الفرق بين جانبي الدائنة والمديونية يتلاشى على فترة طويلة نسبيا أو يكاد يعوض خلال الفرق الموجب، الفائض، الفرق السالب، العجز، عندئذ يمكن القول أن ميزان في حالة توازن خارجي².

1. حالة العجز: يقصد بالعجز بصفة عامة الوضع الذي يزيد فيه الإنفاق على الدخل خلال فترة محددة أو الوضع الذي تزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت محدد وبالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات، فيقصد به زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة³.

2. حالة الفائض: معناه أن الرصيد موجب، أي أن المتحصلات في العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي، فحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوبة وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظرا لما يتضمنه من تخلي البلد صاحب الفائض باضطرار عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان من الممكن استخدام في إنتاج حاجات أفراد مقابل تراكم الأرصدة النقدية وهي تعني تحقيق مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهية اقتصادية أقل مما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك فائض، وبالتالي يكون

¹ محمد العربي ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 236، 237.

² زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 70.

³ سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 76.

أفضل لهذه الدولة أن لا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى، خاصة وأن الفائض قد يخلق تضخم ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على الصادرات الدولية¹.

المطلب الثاني: أسباب اختلال ميزان المدفوعات

يمكن إيجاز أهم أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات فيما يلي:²

أولاً: عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها ومن تم لا يمكن تجنبها

وهي العوامل التي تتعلق بالكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى نقص في محصول معين، أو التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محلياً وخارجياً والاختراعات العلمية التي تؤثر في الكمية المطلوبة من السلع المعينة؛

ثانياً: عوامل يمكن توقعها أو التنبؤ بها ومن تم يمكن تجنبها

مثل التضخم والانكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستويات الأسعار والمداخيل فيها وبالتالي الصادرات منها والواردات إليها وأيضاً التضخم والانكماش الذي يصيب دولة أخرى وتنتقل آثاره عن طريق التجارة الخارجية، وهنا تتدخل الدولة عن طريق النقدية والمالية للحد منها؛

ثالثاً: تطور فنون الإنتاج

تحاول الدولة المختلفة أن تلاحق التطورات السريعة في فنون الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الواردات من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع وعادة ما يتم تمويل تمويل هذه الواردات بعقد قروض طويلة الأجل ويتأثر ميزان المدفوعات للدولة وخاصة ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال طول الأجل بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد القومي المختلفة وانتقاله من مرحلة الاقتصاد المتخلف إلى مرحلة الاقتصاد المتقدم؛

رابعاً: سعر الصرف الأجنبي

يقوم سعر الصرف الأجنبي بالربط بين مستويات الأثمان القومية بين الدول المختلفة، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل، أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان

¹ عبد المطلب عبد الحميد، " النظرية الاقتصادية _ التحليل الجزئي والكلّي للمبادئ "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2011، صص 401، 402.

² مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، " أسس العلاقات الاقتصادية الدولية "، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، صص 116، 117.

المدفوعات وعلى العكس من ذلك إذ تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما تتفق مع مستويات الأثمان السائدة في الداخل وعلاقتها بالأثمان في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات؛

خامسا: الحركات المفاجئة لرأس المال

قد يحدث أن يهرب رأس المال بكميات كبيرة إلى الخارج خوفا من الاضطرابات السياسية، أو لحمايته من الضرائب والمصادرة، أو لبحثه عن معدلات أعلى لأسعار الفائدة أو مجالات أكثر فعالية للاستثمار أو فقدان الثقة في عملة دولية رئيسية؛

يتأثر ميزان المدفوعات بهذه الحركات وفقا لحجم رأس المال وطبيعة حركته.

ويضاف إلى ذلك ارتفاع قيمة تسديدات القروض الأجنبية وفوائدها التي تدفعها الدولة المدينة، حيث يؤدي ذلك إلى استنزاف احتياطي الدولة من النقد الأجنبي ويزيد الاختلال في ميزان مدفوعاتها الخارجة.

المطلب الثالث: أنواع اختلال ميزان المدفوعات

هناك عدة أنواع من اختلالات ميزان المدفوعات يمكن إيجازها فيما يلي:¹

أولاً: الاختلال العارض

هو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة ، حيث يؤدي هذا الاختلال إلى وجود اختلال سالب في الميزان التجاري بسبب انخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية أو قد يؤدي إلى اختلال ايجابي.

وعلى وجه العموم فإن الاختلال العارض سواء كان موجبا أو سالبا مصيره الزوال بمعنى أنه من الضروري أن يتلاشى عاجلا أم آجلا دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياساتها إذ انه بطبيعته مؤقت ويزول بزوال السبب الذي أوجده.

ثانياً: الاختلال الموسمي

يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عن النظر إلى ميزان المدفوعات فكما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح ويظهر هذا الاختلال نوع خاص في الدول

¹ محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص260، 262.

التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض ف معاملات مع الخارج، أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يحول إلى عجز ومثل هذا النوع من الاختلال لما يتطلب سياسة معينة لمواجهة إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

ثالثا: الاختلال الدوري

يجتاح النظام الرأسمالي إلى نوبات الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات فهو تارة يحقق فائض وتارة أخرى يحقق عجز وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة إلى أخرى من خلال التجارة من خلال التجارة الخارجية، فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأن هذه الزيادة في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد.

رابعا: الاختلال الاتجاهي أو طويل الأمد

وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري وبصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو في حين تتعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة أما السبب في زيادة الواردات فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيط التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي، ويفسر ذلك بنقص المدخرات المحلية عن حاجة الاستثمارات ولدى تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار وهذه المشكلة تواجه معظم الدول النامية.

خامسا: الاختلال النقدي المنبثق عن مستوى الأسعار

من المعروف إن مستوى أسعار مختلف السلع والخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة وهذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدات النقد الخاصة للبلد المعني، وبكلام آخر، ثمة علاقة معينة في تغير القوى الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغير سعرها في الأسواق العالمية، وقد يحدث في كثير من الحالات أن تتخفف القيمة الداخلية لعملة دولة ما لسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالأسعار للدول الأخرى ومع ذلك تصر هذه الدولة على الإبقاء على سعر صرف عملتها على ما هو عليه، وهذا ما يترتب عنه عاجلا أم آجلا ظهور اختلال في ميزان المدفوعات ويطلق عليه مصطلح الاختلال النقدي وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة.

سادسا: الاختلال البنوي

هو الاختلال الناجم عن أسباب عدة كضعف قدرة البلد الإنتاجية والبنية المشوهة الأحادية الجانب للاقتصاد الوطني وارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج وتدني المستوى التقني وتراجع الطالب العالمي في بعض المواد الأولية... الخ هذا النوع من الاختلال لا يصلح لعلاج تغير سعر الصرف ولا تغير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار كما هو الأمر بالنسبة للاختلال الدوري أو النقدي وإنما يلزمه تغيرات جذرية في بنية الاقتصاد الوطني كتطور القطاعات الإنتاجية والارتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تتخفف تكاليف الإنتاج في الداخل وكذلك الإنتاج نحو الفروع الإنتاجية الجديدة كما يتطلب إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني¹.

المطلب الرابع: آلية تسوية الاختلالات في ميزان المدفوعات

يعتبر اختلال ميزان المدفوعات من الأمور العادية في الحياة الاقتصادية لأنه من المستبعد أن تتساوى جملة ما للدولة اتجاه الغير مع جملة مل عليها من التزامات، وعليه تسعى البلدان المختلفة إلى معالجة هذه الاختلالات على مستوى موازين مدفوعاتها على اختلاف العوامل المؤدية إلى ذلك من خلال إتباع مدا خيل تسوية مختلفة، منها ما هو تقليدي استقرت على إتباعه حتى وقت قريب من مناهج إدارته تراوحت بين التدخل المباشر في هيكل التجارة الخارجية إتباع وسائل تدخل غير مباشرة من خلال تحفيز أدوات السياسة التجارية إضافة إلى إتباع المنهج التلقائي في تصحيح الاختلال الذي يستند على أسس نظريات النقد الدولي من خلال التركيز أكثر آليات التصحيح تبعاً لحركة الأسعار أو المداخل أو أسعار الصرف لبلوغ الهدف المنشود، أو بالارتكاز على المداخل الحديثة في تفسير هذا الاختلال والاستعانة بها لتقديم حلول عملية لمجابهته.

وعلى العموم هناك عدة طرق لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، نذكر منها ما يلي:

أولاً: التسوية عن طريق آلية تعديل السعر والدخل

لقد قدم لنا الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين للكيفية التي يستجيب بها النظام الاقتصادي للضغوط التي يمارسها عليه اختلال التوازن في ميزان المدفوعات على نحو يتسنى معه العودة مرة أخرى إلى التوازن تلقائياً.

¹ محمد دياب، " التجارة الدولية في عصر العولمة "، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، 2010، ص 179، 180.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآلية إنما تقوم بالأساس على مبدأ التعديل الأوتوماتيكي أو الآلي للخلل في ميزان المدفوعات الذي يتحقق دون تدخل الدولة بشكل مباشر في عملية التصحيح وبالتالي الوصول إلى التعديل التلقائي لميزان المدفوعات، وترتبط هذه الطريقة أساساً بالمراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي وبالتالي فهي لا تعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر أو أنها اعتبرت النواة الأساسية للتوجهات الحديثة في مختلف المناهج المتعلقة بتعديل الاختلال في ميزان المدفوعات¹.

1. النظرية التقليدية:

وتتلخص النظرية التقليدية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأثمان في الداخل والخارج، الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد، فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه والقضاء عليه من قوى السوق نفسها ودون الحاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة.

ويعتبر الاقتصاديون التقليديين والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف، حيث تلعب أثمان السلع والخدمات وكذلك أسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج دورها في إعادة التوازن في ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بالدور.

و على الرغم من صعوبة التسليم يتحقق ما تقوم عليه النظرية التقليدية من افتراضات، لا بد من توافرها إذا ما أريد للتوازن أن يتم، فلقد ضلت في خطوطها العريضة هي المسيطرة فترة طويلة حتى الحرب العالمية الثانية، وكان من الواجب انتظار كينز لإلقاء الضوء على تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات و تفسير الظاهرة التي حيرت التوسيع في أواخر العشرينات من هذا القرن².

2. التوجه الحديث الكينزي: ضلت الفقرة القائلة بان النظام الاقتصادي يتكيف مع الضغوط التي يمارسها عليه اختلال التوازن في ميزان المدفوعات قائمة حتى ثلاثينات القرن الماضي موازاة مع صدور كتاب النظرية العامة لكينز حيث أتت برؤية معاصرة لمواجهة الخلل في ميزان المدفوعات فبدلت آلية التصحيح من تغيرات الأسعار إلى تغيرات الدخل.

¹ محمد زرقاة، "أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990_2014)", رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 53.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 76.

وتتلخص هذه الرؤية في الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات حيث سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الإنتاج و الاستخدام لهذا البلد و بالتالي في مستوى الدخل المتوقع تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائض جراء التزايد في صادراته فهذا سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية توكبها الزيادة في معدل الأجور ومن ثم المداخيل الموزعة و سترتب على زيادة هذه المداخيل التنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة كبيرة و ترتفع الواردات مما يؤدي بالنتيجة إلى عودة التوازن لميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة حدوث العجز في الميزان.

ثانياً: التسوية عن طريق سعر الصرف

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية واتخاذ نظام سعر الصرف الحر، وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية وتتلخص هذه الآلية أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية لأسواق الصرف الأجنبية بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سوف يؤدي إلى انخفاض في الأسواق المذكورة و عندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك البلد منخفض مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات البلد، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض وارداته نظراً لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماماً¹.

ثالثاً: آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخول أو الائتمان لا تأخذ بالحسبان أثر التدفقات المالية، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع والخدمات، وانطلاقاً من حالة التوازن في دولة ما لا بد من أخذ مسألتين في الاعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل تشكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير، أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقبلي في رصيد المعاملات الجارية معرضة في التدفقات المالية.

¹ كاظم عبادي حمادي جاسم، "جغرافية التجارة الدولية"، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 114.

التغير التلقائي للتدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة انتمان مصرفي.

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائض، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاض في معدلات الفائدة وبالتالي خروج رؤوس الأموال من البلد ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما سبب دخول لرؤوس الأموال اتجاه البلد صاحب العجز ويهدا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات¹.

¹ <https://www.ta3lim.com/showthread.php?t=6082.date18/05/2019.heur,5:30>.

خلاصة الفصل

نستخلص من دراستنا لهذه الفصل إن ميزان المدفوعات له أهمية كبيرة إذ يعكس العلاقات الاقتصادية بين الدول، ويبين صافي تعامل البلد مع اقتصاديات العالم الخارجي، وقد يتعرض هذا الميزان إلى اختلالات مؤقتة كانت أو دائمة، و ذلك لعدة أسباب سواء يمكن توقعها أو لا يمكن التنبؤ بها، لذلك لابد من اللجوء إلى حلول لتسوية هذه الاختلالات ومعالجته.

الفصل الثالث: تحليل أثر تخفيض قيمة

الدينار على ميزان المدفوعات خلال الفترة

2000-2017

تمهيد

المبحث الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري

المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات بالجزائر خلال 2000-2017

المبحث الثالث: تحليل أثر تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري في

معالجة الخلل في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2017_2000)

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد أن تطرقنا سابقا في الجانب النظري لكل من سعر الصرف وميزان المدفوعات سنحاول التطرق في هذا الفصل دراسة الجانب التطبيقي للبحث في موضوع الدراسة وهذا من خلال القيام بدراسة تحليلية لتحديد العلاقة الموجودة بين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري ومساهمته في معالجة الخلل على مستوى ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000_2017). وقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: مراحل تطور الدينار الجزائري.**المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000_2017)**

المبحث الثالث: تحليل أثر تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات خلال (2000_2017)

المبحث الأول: تطور سعر الصرف الجزائري

شهد الدينار الجزائري منذ نشأته سنة 1964 إلى غاية يومنا هذا عدة تحولات تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة، حيث عرفت مراحل تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف عائ.

المطلب الأول: مراحل تطور الدينار الجزائري

أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964، تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد، الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة وهذا على أساس 1 دينار جزائري يساوي 1 فرنك فرنسي أي 180 ملغ من الذهب الخالص، وبعد تخفيض الفرنك الفرنسي في 8 أوت 1969 تعززت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك. وقد مر الدينار بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:¹

أولا: المرحلة الأولى

بدأت منذ بداية إنشاء الدينار الجزائري، حيث كان الدينار مراقبا عن طريق قوانين صارمة، خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة وإجراء التحويلات الدولية، حيث لم يكن الدينار قابلا للتحويل ولم يكن هناك سوقا داخليا للصرف يتحدد عن طريق سعر صرف الدينار ومع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 فان قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء من جافني 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضع الاقتصادية والمالية الداخلية، ونظرا للعوائد البترولية المعتبرة والإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية فان سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما جعل بوادر السوق السوداء للصرف تظهر شيئا فشيئا، بفعل انحراف أسعار الصرف شيئا فشيئا عن السعر الرسمي كما أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة، وأصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدلا من شراء السلع المحلية، وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي كانت منتهجة.

¹ محمد راتول، "تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية _ الواقع و التجاذب_، ص ص 346_349.

ثانيا: المرحلة الثانية: توسع سوق الصرف الموازي

سوق الصرف الجزائرية السوداء شاع انتشارها خاصة مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري مع بداية الثمانينات، وكانت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى، ومع أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان متكفلا به، إلا أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه، ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوروبية وفقدان الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن 20، جعل الطالب على الصرف يتزايد باضطراب، وعظم ذلك خاصة الطلب على استيراد المركبات (سيارات، شاحنات) بثتى أنواعها خاصة المرخصة منها استيراد السيارات الممنوحة لدوي الحقوق وغير المرفقة بحق الصرف، حيث يكون الحل الوحيد للمستفيدين من هذه التراخيص هو اللجوء إلى السوق السوداء، وبحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل لم يسبق له المثل، حيث بدأ سعر الصرف في السوق السوداء يرتفع تدريجيا، بحكم تزايد الطلب، وأصبح العمال المهاجرين في فرنسا خاصة يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق الحوالات والبنوك، حيث يتسلم المشتري الأموال بالفرنك الفرنسي في فرنسا من طرف العمال المهاجرين هناك ليشتري بها الأغراض المتمثلة خاصة في السيارات والتجهيزات والكميات المفقودة في الجزائر، ويستلم مقابل تلك الأموال ووفق السعر والكمية المنفق عليهما ما يعادلها بالدينار الجزائري في الجزائر، وأمام التزايد المستمر للطلب في السوق السوداء تلاشت تحويلات العمال المهاجرين عن طريق السوق الرسمية، وأصبحت تحول إلى إما للدينار عن طريق هذه السوق أو تحول إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر وفق الأسعار السائدة.

ثالثا: المرحلة الثالثة

نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فإن الدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية وبدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه والتوجه نحو اقتصاد السوق، وهكذا وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986 فإنه أصبح للبنوك التجارية والبنك المركزي دورا أكثر أهمية وأصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف، كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي، وأمام التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي. وأمام الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، فإن الدائنين الخارجيين طلبوا معايير تثبيت الدينار، وأمام

ضغوطات المنظمات الدولية فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار، وعليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103% وتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به نحو السعر التوازني.

رابعاً: المرحلة الرابعة

وهي مرحلة حاسمة في تاريخ الدينار الجزائري، حيث تم تطبيق مجموعة الإجراءات أساسها الإجراء التخفيض المرتكز على أسلوب المرونة، حيث بعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990، ومع الدخول في مرحلة الاتفاقات مع المؤسسات النقدية الدولية، خاصة بعد إبرام اتفاق ستاند_باي 1994 واتفاق برنامج التعديل الهيكلي 1995، شرع في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري والاتجاه نحو التحويل، حيث رفعت القيود المفروضة على المؤسسات وأصبحت مسؤولة عن الالتزامات التي تربطها مع القطاع الخارج، كما ألغى نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالاتفاقيات بين المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية، واستبدال نظام الرقابة المسبقة بنظام آخر يعرف بنظام الموازنات بالعملة الصعبة، حيث يجري تصحيح هذه الموازنات مراعاة لاحتياجات كل مؤسسة والمتوفر والمرتب من العملات الأجنبية، وقد أدرجت الاحتياطات الاقتصادية للمؤسسات الخاصة في ميزانية العملات الصعبة الممنوحة للغرفة التجارية كما استفادت الإدارات المركزية من نفس الشروط التي تخضع لها المؤسسات التجارية في تأمين احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة. ومع إلغاء الترخيص الإجمالي في استيراد وتصدير السلع والخدمات وإلغاء الرقابة المسبقة أصبحت البنوك التجارية تقوم بالرقابة البعدية للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي.

وفقاً لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي لنظرية أسلوب المرونات، طلب من السلطات العمومية تخفيض الدينار ب 7,3% في مارس 1994 و 40,17% في أبريل من نفس السنة.

خامساً: المرحلة الخامسة: مرحلة تجاذب سعر الصرف

إن سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل، أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، كما أن إتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات الخاصة عن طريق السوق النظامي لتمكينها من استيراد حاجياتها وفق ضوابط محددة، وإعادة المنحة السياحية للأشخاص الطبيعيين و دوي المهمات المحددة، أدى إلى تقلص الطلب على الصرف من السوق الموازي بجزء معتبر وهذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف

في السوق الموازي واقترابه من السعر الرسمي، خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002، باعتباره العملة الأكثر طلبا شعوبا آنذاك، و قد كان متوسط سعر الصرف في السوق الموازي وصل حدود 16 دج للفرنك الفرنسي الواحد خاصة خلال فترة وسط التسعينات، أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي، و هذا ما أدى إلى:

1. كتلة نقدية كبيرة من العملات الصعبة بحوزة الأشخاص و خاصة المهاجرين الجزائريين تدور في فلك السوق الموازي دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو تحويلها إلى الدينار، لكون أسعار في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازي، تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر من صرف عملاتهم في السوق الموازي بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر.
2. هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية من التمويل بالعملة الصعبة الذي تستفيد منه بعض مؤسسات القطاع الخاص و الأشخاص الطبيعيين و إعادة بيعها بالدينار في السوق الموازي و تحصيل الفارق بين سعر الاستلام و سعر البيع .
3. عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازي للضريبة وبالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية.

المطلب الثاني: تطور سياسات سعر صرف الدينار الجزائري

أولاً: سياسة الرقابة على الصرف

1. تطور الرقابة على الصرف في الجزائر قبل قانون النقد والقرض:

تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، منذ الاستقلال على أنه عمل مستمر بغرض تكييف أدوات الرقابة على الصرف مع المتطلبات الخاصة بكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية والقيود التي عرفتتها كل مرحلة من هذه المراحل، وعليه سنميز بين أربعة مراحل هي:¹

أ- مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962_1970)؛

ب- مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971_1977)؛

ج- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978_1987)؛

د- مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988_1995).

¹ محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص_ص 172، 181.

- المرحلة الأولى: 1970_1982:

تميزت هذه المرحلة بسلة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وتخليص البلاد من الوصاية المضروبة عليها من طرف القوى الاستعمارية، وهذا بإقامة علاقات اقتصادية أوسع مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية.

ومن أهم الأدوات الرئيسية التي اعتمد عليها في تنظيم الرقابة على الصرف ما يلي:

- نظام الحصص الذي يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية.
- الاحتكار المباشر على العمليات التجارية الخارجية من طرف الدولة، حيث قامت الجزائر بتوسيع مجال مبادلاتها منتهجة بذلك سياسة تنويع علاقتها التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الخارج.

- المرحلة الثانية 1971_1977:

تميزت هذه الرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع القوي في مستوى النشاط الاقتصادي، ولقد جاء في هذه المرحلة جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية لاسيما فيما يخص الاستيراد، وتتلخص هذه القيود أساسا في ما يلي:

- إقرار ترخيص إجمالي الواردات، تتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات؛
 - تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الأجنبية؛
 - التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال، وهذا عملا بالنصوص التنظيمية التي أصدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.
- ومن بين القيود الأساسية التي ميزت هذه المرحلة إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية والدعائم المالية لقانون الاستثمارات وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية.

- المرحلة الثالثة: 1978_1987:

شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يعني إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية للجزائر، حيث تمثل في إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى، كما حدد القانون فترة انتقالية تميز بتوسيع الواردات ليشمل مجال الصادرات، وبهذا الإجراء أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير وهذا معناه الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم.

-المرحلة الرابعة:1988_1995:

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد، حيث أدى دخول نظام المؤسسات العمومية الاقتصادية الجديد حيز التطبيق إلى تغيرات معتبرة في التنظيم المتعلق بالتجارة و الصرف.

2. سياسة الرقابة على الصرف بعد قانون النقد و القرض

إن قانون 90_10 الصادر بتاريخ 14/04/1990 و المعلق بالنقد و القرض قد أحدث تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف التي تسمح بانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، و لقد أعقب هذا القانون عدة نصوص قانونية، تتضمن كيفية تنظيم الصرف و التجارة الخارجية، من النظام 92_04 الصادر بتاريخ 22/03/1992 المتعلق بمراقبة الصرف، ومن بين ما نص عليه هذا القانون:

أ- **تسيير الموارد من العملات الصعبة:** لقد سمح هذا النظام للمقيمين في الجزائر من الاستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة مع الخارج، وذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، ويعتبر تسيير جميع الموارد من العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، القروض الخارجية، والقروض الموجهة لتمويل ميزان المدفوعات، من صلاحيات بنك الجزائر لصالح هذا الأخير، ويستفيد المصدرون من حصة مداخل صادراتهم من العملة الصعبة، وتختلف هذه الحصة باختلاف نشاط التصدير وفق النسب التالية

- 5% في مجال الصيد البحري والمحاصيل الزراعية؛

- 20% في مجال السياحة؛

- 10% في مجال النقل، البنوك والتأمينات.

ويمكن للمصدر أن يحتفظ بكل حصته من الإيرادات إذا انصبت صادراته على نشاطات أخرى كالصناعة.

ب- **تدخل الوسطاء المعتمدين:** يضع هذا النظام المجال القانوني الذي تنشط فيه البنوك والمؤسسات المالية، إذ تم اعتمادها كوسيط مالي، وحددت مهامها والتزاماتها فيما يخص معالجة العمليات التي تتم بالعملة الصعبة.

ج- **حسابات العملة الصعبة:** سمح هذا النظام للمقيمين وغير المقيمين، فتح حسابات بالعملة الصعبة، لدى البنوك المعتمدة، ويمكن الإيداع في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، وتستفيد ودائع الأشخاص الطبيعية من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، وتستفيد ودائع الأشخاص المعنوية من مكافأة ابتداء من الشهر الثالث، وعلاوة أخرى ابتداء من الشهر السادس.

د- **القواعد المنظمة لتسديد الصادرات والواردات:** تخضع جميع عقود تصدير واستيراد السلع، إلى ضرورة التوظيف المصرفي لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة، التي تتكفل بتحويل التدفقات المالية من وإلى الخارج، ويعتبر هذا التوظيف أداة من أدوات الرقابة على الصرف في يد الجهاز المصرفي، وكذا الجمارك الوطنية¹.

ثانيا: السوق الموازي للصرف

وهي سياسة السوق الغير رسمي أو الحر، وهو سوق أين يتم التفاوض فيه بشأن العملات الأجنبية بكل حرية وفقا للعرض والطلب، لأنه لا يخضع تحت رقابة السلطات النقدية، وبعكس السوق الرسمي، السوق الموازي مربوط إلى عملة واحدة هي الفرنك الفرنسي وحاليا ومنذ أفريل 2002 حلت العملة الأوروبية (اليورو) محل الفرنك.

ويمكن إجمال أهم الأسباب التي تؤدي بالمتعاملين الاقتصاديين للجوء إلى هذه الأسواق وتطورها فيما يلي²:

1. وجود الرقابة على الصرف بفرض قيود على المبادلات الخارجية وحركات رؤوس الأموال، وهذا ما يؤدي إلى ردة فعل عكسية،

¹حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 189، 191.

²نفس المرجع السابق، ص 191.

2. نظام الواردات بدون دفع، التي تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على عملات صعبة قابلة للتحويل في السوق الموازي لتمويل الواردات أي تمويل رؤوس الأموال خارج القنوات الرسمية؛
3. التسريح للمقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة قابلة للتحويل في البنوك التجارية، دون الحصول على تبرير مقبول لرؤوس الأموال التي يقدمها؛
4. اتساع القطاع الخاص الذي يستثمر في الخارج، أو يعمل في نشاطات خفية، ووجود سوق موازية للسلع المادية؛
5. وجود فوارق في التكلفة ناتجة عن التصريف اليدوي الأقل من تكلفة التصريف البنكي.

ثالثا: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري

شكلت فترة التسعينات منعرجا في تسيير الدينار الجزائري خاصة مع الضغوط التي تعرضت لها عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم قيمة الدينار، وارتفاع المديونية الخارجية والرقابة التي أدت إلى جعل قيمة الدينار الجزائري مغالى فيها، فضلا عن اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

كل ما سبق أدى إلى القيام بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري سنة 1990 بأكثر من 106% والهدف هو أخذ الدينار إلى سعر أكثر توافقا مع الحقيقة الاقتصادية من أجل تقليص خسارة العملات الأجنبية الناتجة عن تدخلات السلطة النقدية في سوق الصرف وتحقيق تقارب بين السوق الرسمي والموازي والهدف الأساسي هو الوصول إلى قابلية تحويل الدينار لتكون النتيجة النهائية تحقيق توازن خارجي.

لكن هذا التخفيض لم يحقق الأثر المرغوب على ميزان المدفوعات لأن السياسة الاقتصادية والمالية التضخمية التي اتبعت ألغت الأثر، مما أدى إلى ضرورة القيام بتخفيض آخر.

كان هذا التخفيض أكثر أهمية وجاء في إطار سياسة التعديل الهيكلي سنة 1994 بحوالي 50% على مرحلتين **الأولى**: في مارس/أفريل 1994 انتقل فيه سعر الصرف من 24 دج إلى 36 دج لكل دولار، **والثانية**: في نهاية سبتمبر 1994، حيث أصبح سعر الدولار الأمريكي 41 دج لكل دولار، واستمر انخفاض قيمة الدينار خلال فترة التعديل الهيكلي، التي خسرت فيها أكثر من 150%.

ويمكن تبين مراحل تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1999_1990) من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم(2): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة(1999_1990)

الوحدة: الدينار مقابل الدولار

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
66,57	58,74	57,71	54,75	47,66	36,06	23,4	21,8	18,5	9	سعر الصرف DA/\$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 1995-1999

المبحث الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة من (2000_2017)

المطلب الأول: تحليل الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2000_2017)

يمكن تحليل الميزان التجاري من خلال الجدول التالي الذي يوضح التطورات الحاصلة فيه للفترة الممتدة من (2017_2000).

الجدول رقم(3): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(2017_2000)

الوحدة: ملايينالدينارات

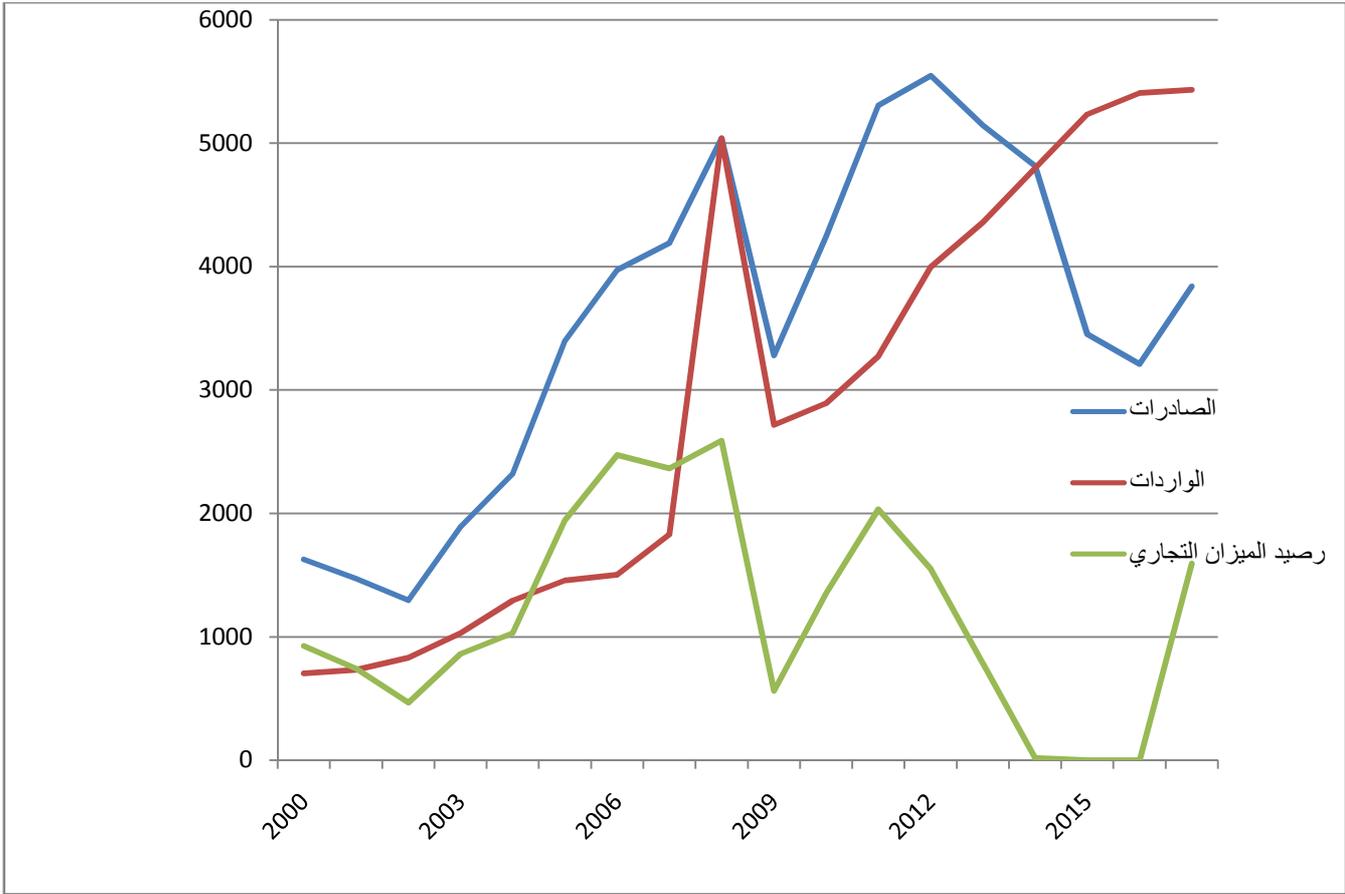
السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	سعر البترول
2000	1628,51	703,30	925,20	28,5
2001	1474,89	732,42	742,47	24,85
2002	1490,81	956,95	533,86	25,24
2003	1892,99	1030,43	862,56	29,03
2004	2322,97	1293,61	1029,36	38,5
2005	3398,46	1456,15	1942,31	54,64
2006	3975,85	1502,32	2473,53	65,7
2007	4191,52	1828,07	2363,45	74,77
2008	5041,52	5041,52	2589,79	99,97
2009	3281,82	2716,98	561,84	62,25
2010	4247,33	2892,93	1354,4	80,15
2011	5307,96	3273,64	2034,32	112,94
2012	5548,33	3998,37	1549,97	111,04
2013	5144,43	4361,28	783,15	109,5
2014	4818,21	4799,35	18,86	100,23
2015	3455,04	5236,97	-1808,93	53,06
2016	3212,77	5409,44	-2196,67	45
2017	3841,73	5435,04	-1593,31	54,1

المصدر: من إعداد الطابطين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي.

ترجمت معطيات الجدول رقم (3) الذي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2017_2000 إلى الشكل التالي.

الشكل(1): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2017_2000)

الوحدة: ملايين الدينارات



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2)

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) أن رصيد الميزان التجاري لسنة 2000 قد سجل فائض بقيمة 925,20 مليار دينار وهذا راجع إلى ارتفاع صادراتها إذ وصلت قيمتها إلى 1628.51 مليار دينار جزائري في المقابل انخفاض قيمة الواردات نسبة إلى الصادرات إذ سجلت قيمة 703,30 مليار دينار، أما في سنة 2001 و 2002 فنلاحظ انخفاض في رصيد الميزان التجاري ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض في قيمة الصادرات إذ بلغت قيمتها 1474,89 مليار دينار لسنة 2001 و 1297,73 مليار دينار لسنة 2002 وفي المقابل نلاحظ ارتفاع طفيف في قيمة الواردات إذ ارتفعت من 732,42 مليار دينار إلى 831,09 مليار دينار لنفس السنتين السابقتين على التوالي بسبب تراجع أسعار البترول

أما خلال الفترة (2003_2008) فنلاحظ أن رصيد الميزان التجاري في ارتفاع مستمر إذ ارتفع من 862,56 مليار دينار إلى أن سجل قيمة 2589,79 مليار دينار لسنة 2008 ويرجع هذا الارتفاع في الرصيد إلى ارتفاع قيمة الصادرات في نفس الفترة حيث سجلت قيمة 1892,99 مليار دينار في سنة 2003

لتستمر في الارتفاع إلى أن تصل قيمة 5041,52 مليار دينار لسنة 2008 وسبب هذا الارتفاع هو ارتفاع أسعار البترول باعتباره المصدر الأساسي للصادرات الجزائرية، وصاحبه أيضا ارتفاع في قيمة الواردات وهذا بسبب الإنفاق والانتعاش الاقتصادي وسمية هذه الفترة بالحبوحة المالية.

وفي سنة 2009 نلاحظ انخفاض حاد في رصيد الميزان التجاري إذ سجل قيمة 561,84 مليار دينار وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الصادرات مقارنة بالسنة الماضية، وكذا انخفاض قيمة الواردات ويرجع هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي رافقها انخفاض في أسعار البترول حيث انخفض من 99,97 إلى 62,25 دولار للبرميل.

وخلال السنتين 2010 و 2011 ارتفع رصيد الميزان التجاري مقارنة بسنة 2009 إذ سجل قيمة 1354,4 و 2034,32 مليار دينار على التوالي، ويرجع هذا التحسن في الرصيد إلى الارتفاع الملحوظ نتيجة انتعاش الأسعار البترولية من جديد إذ سجل أعلى سعر له سنة 2011 بلغت 112,94 دولار للبرميل مما أدى إلى زيادة في قيمة الصادرات ب 4247,33 و 5307,96 مليار دينار لسنتين 2010 و 2011 على التوالي، وبالمقابل ارتفاع طفيف في قيمة الواردات إذ سجلت 2692,93 و 3273,64 مليار دينار لنفس السنتين على التوالي.

في سنة 2012 بدأ فائض رصيد الميزان التجاري بالتدهور تدريجيا خلال الفترة من 2012 إلى 2014 حيث سجل أقل فائض قدر ب 18,86 مليار دينار وهذا راجع إلى انخفاض العائدات البترولية بسبب تدهور أسعاره وارتفاع حاد في قيمة الواردات.

أما خلال السنوات 2015 و 2016 و 2017 فقد سجل الميزان التجاري رقدا سلبا حيث سجل عجز بقيمة 1808,93 مليار دينار لسنة 2015 واستمر هذا العجز إلى غاية 2017 حيث سجل عجزا بقيمة 1593,31 مليار دينار وهذا بسبب تراجع الصادرات البترولية إذ سجلت أسعار البترول أدنى سعر لها بلغت 45 دولار للبرميل سنة 2016 ما صاحبه ارتفاع حاد في الواردات.

المطلب الثاني: تطور ميزان رأس المال في الجزائر خلال الفترة (2000_2017)

يمثل ميزان رأس المال البند الثاني من بنود ميزان المدفوعات ، وسنحاول في هذا المطلب التعرف على مختلف التطورات الحاصلة خلال الفترة(2000_2017).

يظهر الجدول رقم(4) تطورات أرصدة ميزان رأس المال خلال الفترة 2000-2017

الجدول(4): تطور أرصدة ميزان رأس المال في الفترة (2017_2000)

الوحدة: ملايينالدينارات

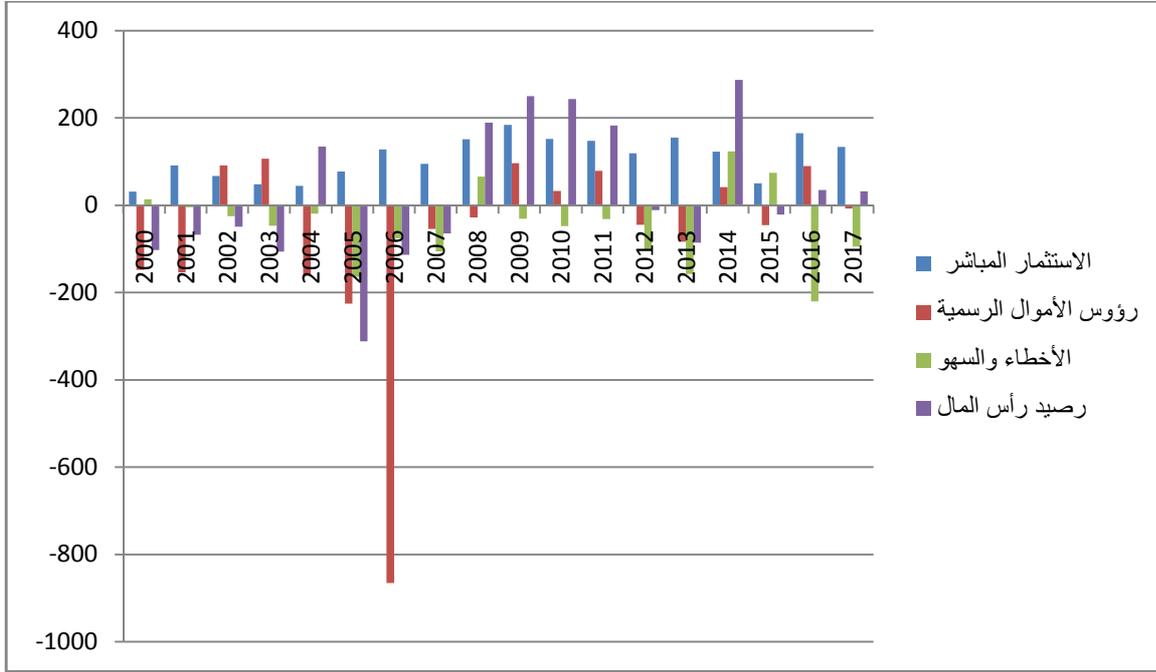
السنوات	الاستثمار (الصافي)	المباشر	رؤوس الأموال الرسمية (صافي)	الأخطاء والسهو	رصيد رأس المال
2000	31,61		-147,50	13,55	-102,35
2001	91,17		-153,75	-4,64	-67,22
2002	67,12		91,34	-24,91	-49,13
2003	47,96		106,75	-47,18	-105,98
2004	44,83		-160,39	-18,94	-134,50
2005	77,76		-225,24	-163,77	-311,46
2006	127,80		-865,33	-75,43	-113,28
2007	95,17		-54,02	-105,24	-64,46
2008	150,98		-27,71	65,83	189,09
2009	184,42		96,65	-30,68	250,38
2010	151,70		32,92	-47,78	243,47
2011	147,38		78,76	-31,40	182,59
2012	119,43		-44,98	-100,82	-11,20
2013	155,16		-83,72	-157,16	-85,70
2014	122,63		41,70	123,21	287,28
2015	50,24		-45,75	74,31	-21,67
2016	165,22		89,99	-220,37	34,91
2017	133,76		-7,52	-94,36	31,97

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2000 إلى 20017.

يمكن ترجمة معطيات الجدول رقم(4) إلى الشكل التالي:

الشكل رقم (2): تطور ميزان رأس المال خلال الفترة (2000_2017)

الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3).

من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) أن رصيد حساب رأس المال عرف عجزا متواصلا طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007 بسبب استعمال الدولة لرؤوس الأموال للوفاء بالتزاماتها الناجمة عن تسديد قيمة الديون المتركمة وهو الشيء الذي تحقق بنسبة معتبرة لسنة 2008 بقيمة 189,09 مليار دينار وهي الوضعية المستقرة التي استمرت إلى غاية 2011 حيث سجل فائض قيمته 182,59 مليار دينار ليسجل خلال السنتين المواليين 2012 و 2013 عجزا بقيمة 11,20 و 85,70 مليار دينار لسنتين السابقتين على التوالي، ليعود بعد ذلك للانتعاش وتسجيل فائض قدره 287,28 مليار دينار لسنة 2014، أما في السنة التي تليها رصيدا سالبا بقيمة 21,67 مليار دينار وبعد هته السنة سجل فائض بقيمة 34,91 مليار دينار ليستمر هذا الفائض إلى غاية 2017.

ويرجع سبب العجز في حساب رأس المال إلى:

- الارتفاع الكبير في مدفوعات استهلاك الديون والأعباء المترتبة عليها؛
- الضغط الكبير الذي تسجله الديون الخارجية على مداخل المحروقات حيث تخصص جزء كبير منها لتسديد هذه الديون.

المطلب الثالث: تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات

يوضح الجدول التالي تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال السنوات (2000_2017)

الجدول رقم(5): تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري

الوحدة: ملايينالدينارات

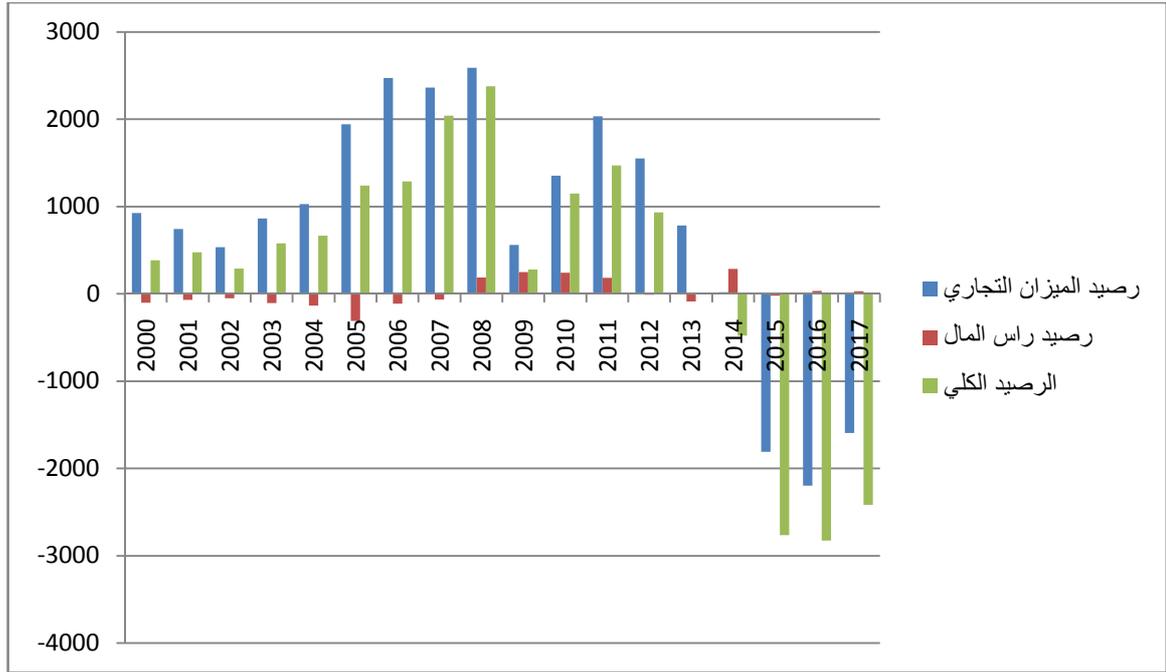
السنوات	الرصيد الإجمالي	السنوات	الرصيد الإجمالي
2000	583,26	2009	280,64
2001	478,74	2010	1149,88
2002	290,83	2011	1472,83
2003	577,88	2012	933,81
2004	666,91	2013	8,56
2005	1242,32	2014	-478,77
2006	1288,33	2015	-2763,43
2007	2041,03	2016	-2824,34
2008	2380,01	2017	-2414,48

المصدر: بنك الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات قد سجل فائضا مستمرا منذ بداية سنة 2000 إلى غاية 2014 وهذا راجع إلى القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري والذي تأثر بالارتفاع الجيد لأسعار البترول، أما ميزان رأس المال فقد سجل رسيدا موجبا في سنة 2008 وهذا ساعد كثيرا من تخفيض الأثر الذي كان يحدثه العجز في هذا الميزان على الرصيد الكلي، كما سجل رصيد ميزان المدفوعات سنة 2009 انخفاضا حادا حيث سجل قيمة 280,64 مليار دينار مقارنة بالسنة السابقة لها التي سجلت فائض بقيمة 2380,01 مليار دينار وهذا راجع للأزمة المالية العالمية، ليعود هذا الرصيد للانتعاش التدريجي خلال 2010 بقيمة 1149,88 مليار دينار بسبب الانتعاش الاقتصادي ليرتفع هذا الفائض في سنة 2011 إلى ما قيمته 1472,83 مليار دينار ليبدأ هذا الفائض بالتناقص بداية من سنة 2012 لينخفض انخفاض حاد في سنة 2013 حيث سجل هذا الفائض أدنى قيمة له قدرت ب 8,56 مليار دينار وبعد هذا الانخفاض الحاد في رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا خلال سنوات 2014،2015،2016،2017 وذلك بسبب انهيار أسعار البترول.

الشكل رقم(3): تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات للفترة(2000_2017)

الوحدة: ملايين الدينارات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (2) و(3) و(4).

من خلال ما سبق يتضح لنا أن ميزان المدفوعات مرتبط ارتباط وثيق بالميزان التجاري أي أنه مرتبط على الخصوص بأسعار البترول باعتباره العنصر الأساسي للصادرات الجزائرية التي تمثل 97,22 % من الميزان التجاري.

المبحث الثالث: تحليل أثر تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2017_2000)

تعتبر سياسة تخفيض القيمة من أهم السياسات التي تعتمد عليها الدول من أجل معالج الخلل في ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار.

المطلب الأول: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار

يعتبر سعر الصرف من المواضيع ذات الأهمية الاقتصادية حيث أولت الجزائر أهمية كبيرة لسعر الصرف، ولذلك سنقوم بدراسة تطور سعر الصرف في الجزائر والذي يعتبر هذا الأخير كمتغير تابع وسنوضحه من خلال الجدول أدناه:

الجدول(6): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 2000_2017

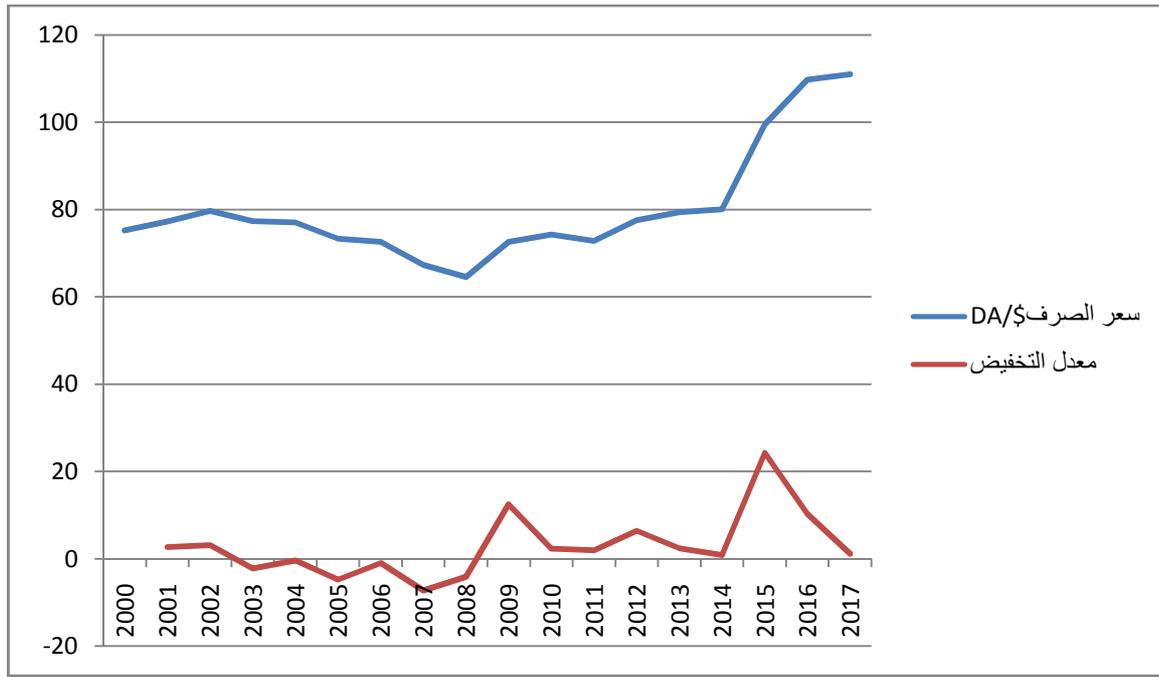
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف DA/\$	75,26	77,26	79,68	77,36	77,06	73,36	72,64	67,36	64,58
معدل التخفيض		2,65	3,13	-2,19	-0,39	-4,80	-0,98	-7,27	-4,12
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف DA/\$	72,64	74,31	72,85	77,55	79,38	80,06	99,50	109,73	110,96
معدل التخفيض	12,48	2,29	1,96	6,45	2,36	0,85	24,28	10,28	1,12

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر من (2000_2017)

ترجمت معطيات الجدول(6) إلى المنحنى التالي:

الشكل رقم(4): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ومعدل التخفيض خلال

(2000_2017)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 6.

عرف مسار تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000_2017 تدبب حيث نلاحظ انخفاض سعر الصرف مقابل الدولار خلال السنوات 2000،2001،2002، بنسبة 5،8% وهذا راجع إلى قيام البنك المركزي بتخفيض قيم الدينار بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة. وبداية من سن 2003 نلاحظ تحسن ملحوظ في سعر صرف الدينار الجزائري إلى غاية 2008 حيث ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 16,66% وهذا راجع إلى انتعاش الصادرات البترولية خلال هذه الفترة. وفي سنة 2009 عاد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للانخفاض واستمر في التذبذب بين الانخفاض مرة والارتفاع مرة أخرى إلى غاية 2014، ليسجل بعدها انخفاض مستمر بداية من 2015 إلى غاية 2017 بنسبة 35,65%، أي انخفض من DA/\$99,50 إلى DA/\$110,96.

المطلب الثاني: تأثير تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري في تسوية الخلل في ميزان مدفوعاتها

يعتبر التخفيض جزء من مجموع السياسات التي تستهدفها الجزائر للتخلص من العجز في ميزان مدفوعاتها أو حتى أصالة إلى مستويات يمكن تقبلها ويكون ذلك من خلال:

أولاً: تأثير تخفيض القيمة على الميزان التجاري

أقدمت الحكومة على تخفيض قيمة الدينار إلى عدة مراحل وذلك من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات، لأن عملية تخفيض العملة تؤدي إلى إحداث تغيرات على أسعار كل من الصادرات والواردات، لهذا سنتطرق في دراستنا إلى علاقة تخفيض قيمة العملة بالميزان التجاري من خلال الاعتماد على الصادرات والواردات.

1. تأثير تخفيض قيمة العملة على الصادرات:

الجدول رقم (7): هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة (2017_2000)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		إجمالي الصادرات		سعر البترول
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
2000	97,27	21,06	2,73	0,59	100	21,56	28,5
2001	97,06	18,53	2,94	0,56	100	19,09	24,85
2002	96,84	18,11	3,16	0,61	100	18,72	25,24
2003	98,04	23,99	1,96	0,47	100	24,46	29,03
2004	97,93	31,55	2,07	0,67	100	32,22	38,5
2005	98,39	45,59	1,61	0,75	100	46,33	54,64
2006	97,93	53,61	2,07	1,13	100	54,74	65,7
2007	98,38	59,61	1,64	0,98	100	60,59	74,77
2008	98,22	77,19	1,88	1,39	100	78,59	99,97
2009	98,28	44,41	1,72	0,77	100	45,19	62,25
2010	98,30	56,12	1,70	0,97	100	57,09	80,15
2011	98,32	71,66	1,68	1,23	100	72,89	112,94
2012	98,39	70,88	1,61	1,15	100	71,74	111,04
2013	98,38	63,66	1,62	1,05	100	64,71	109,5
2014	97,28	58,36	2,72	1,63	100	59,99	100,23
2015	95,75	33,08	4,25	1,48	100	34,57	53,06
2016	95,3	27,92	4,7	1,39	100	29,31	45
2017	96	33,20	4,0	1,37	100	34,57	54,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للسنوات 2003، 2017، 2012، 2008

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات الإجمالية عرفت خلال الفترة (2000_2002) تدهورا حيث سجلت أدنى قيمة لها قدرت ب 18,72 مليار دولار.

في سنة 2003 بدأت قيمة الصادرات الإجمالية في الارتفاع لتواصل ارتفاعها إلى غاية سنة 2008 ويعود السبب في ذلك إلى انتعاش أسعار البترول حيث ارتفعت من 29,03 دلال للبرميل في سنة 2003 إلى سجل سعر 99,97 دولار للبرميل سنة 2008، حيث يصاحب هذا الارتفاع ارتفاع حصة الجزائر من الصادرات النفطية ولكن لم تكن هذه الزيادة نتيجة للتخفيضات التي كانت تطرأ على الدينار الجزائري أما فيما يخص الصادرات الغير نفطية فقد عرفت تدبدا في قيمتها بين الانخفاض والارتفاع وعلى العموم فإن هذه الصادرات بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالي ضعيفة جدا لا تتجاوز ال4%.

بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 انخفضت أسعار البترول في السوق الدولية وتراجع قيمة الدولار الذي أدى إلى انخفاض حصة الصادرات حيث عرفت انخفاض كبيرا قدر ب45,19 مليار دولار لسنة 2009، لكن سرعان ما عادت قيمة الصادرات الإجمالية إلى الارتفاع حيث بلغت سنة 2010 قيمة 57,09 مليار دولار وتصل القيمة 72,89 مليار دولار نتيجة عودة أسعار النفط للارتفاع إذ سجلت سعر 80,15 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2009 التي سجلت سعر 25,62 دولار للبرميل، وعليه يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وقيمة الصادرات الجزائرية وفي المقابل فإن قيمة الصادرات خارج المحروقات استمرت في التذبذب بين الزيادة والانخفاض مع بقاء نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية لا تتعدى 4%.

تعود الصادرات النفطية إلى الانخفاض التدريجي والمستمر من نهاية سنة 2012 إلى غاية سنة 2017 وذلك بسبب الركود في قطاع المحروقات خاصة خلال هاته السنوات حيث سجلت حصة الصادرات الجزائرية انخفاض كبير وصل إلى 29,31 مليار دولار ويرجع السبب الرئيسي في هذا الانخفاض منافسة الغاز الصخري الأمريكي للنفط الجزائري، مع استمرار الاستقرار في الصادرات الغير نفطية.

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية مما يخلق زيادة في نمو الطلب الخارجي عليها وبالتالي زيادة حجم وقيمة الصادرات الوطنية لكن هذه السياسة لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد أحادي التصدير لأنها تعتمد على الصادرات من المحروقات بالدرجة الأولى، وتتحدد أسعار هذه المحروقات في الأسواق العالمية وفق العرض والطلب، ولا يمكن للجزائر التحكم فيها وتكييفها حسب حاجيات الاقتصاد الوطني لأنها تعتبر ضمن الدول المتلقية للأسعار بالإضافة إلى ذلك فإن

كمي التصدير ليست حرة وإنما محددة وفق حصص عالمية توزع على الدول المنتجة للبترول من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول حتى و إن زاد.

2. تأثير التخفيض على الواردات

الجدول (8): هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000_2017)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية	المجموع
2000	2,356	0,106	0,495	1,690	0,084	1,841	2,773	9,345
2001	2,346	0,097	0,445	1,747	0,154	1,400	3,293	9,482
2002	2,572	0,132	0,490	2,186	0,139	1,649	4,146	11,314
2003	2,516	0,041	0,607	2,683	0,121	1,984	4,654	12,606
2004	3,385	0,158	0,733	3,422	0,175	2,610	6,681	17,146
2005	3,374	0,199	0,706	3,845	0,150	2,922	7,950	19,146
2006	3,572	0,230	0,792	4,637	0,09	3,830	8,015	20,166
2007	3,665	0,305	1,245	6,678	0,137	3,546	9,361	25,928
2008	7,397	0,560	1,318	9,502	0,164	4,122	14,493	37,457
2009	5,512	0,516	1,128	9,557	0,219	5,868	14,141	36,941
2010	5,596	0,898	1,325	9,494	0,321	4,119	16,200	38,053
2011	9,261	1,094	1,676	10,047	0,364	4,907	17,074	44,423
2012	8,483	4,659	1,729	9,994	0,310	9,400	12,793	47,368
2013	9,013	4,139	1,732	10,642	0,477	10,536	15,233	51,775
2014	10,550	2,720	1,812	12,301	0,926	9,894	18,115	56,021
2015	8,946	2,247	1,498	11,482	0,638	8,243	16,396	49,423
2016	7,855	1,243	1,490	10,972	0,479	7,904	14,709	44,643
2017	8,069	1,899	1,456	10,483	0,585	8,129	13,368	43,989
النسبة %	16,44	3,66	3,56	22,63	0,95	16	36,75	100
المجموع	95,489	21,243	20,677	131,398	5,533	92,904	213,395	580,639

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للسنوات 2008، 2012، 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الواردات الإجمالية في تطور ملموس وذلك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014 حيث سجلت في 2014 أعلى قيمة لها 56,021 مليار دولار والسبب في ذلك راجع إلى استقرار الوضع الأمني والبرامج الاقتصادية التي تبنتها الجزائر، والتي كانت مرفقة بارتفاع مستوى الأجور، ناهيك عن ارتفاع أسعار البترول ليصل أقصى قيمة له حيث قدر بـ 112,9 دولار للبرميل سنة 2011، فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام عملات الدول الرئيسية.

خلال السنوات 2015 و 2016 و 2017 رجعت قيمة الواردات للانخفاض حيث قدرت بـ 49,423 و 44,643 و 43,989 مليار دولار في السنوات السابقة على التوالي بسبب انخفاض أسعار البترول التي أدت إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار ونقص احتياطي الصرف الأجنبي، وكذا القيود التي يفرضها البنك المركزي على عمليات الاستيراد وحضر استيراد قائمة من السلع بعد شح المواد المالية إتباعا إلى سياسة التقشف.

ونلاحظ كذلك أن استيرادات الجزائر من التجهيزات الصناعية والمواد النصف المصنعة مرتفعة حيث تمثل 36,75% و 22,63% من مجموع الواردات على التوالي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القدرة الإنتاجية، بينما نسب كل من السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية منخفضة نوعا ما حيث قدرت نسبتها بـ 16% و 16,44% وذلك لعدم استغلال المساحات الزراعية و استخدام تقنيات قديمة في الإنتاج أما فيما يخص التجهيزات الفلاحية والطاقة فسجلت وارداتها نسبا ضئيلة جدا قدرت بـ 0,95% و 3,66% على التوالي،

نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن الطلب المحلي على السلع الأجنبية لا يتمتع بمرونة كافية، وذلك راجع إلى طبيعة السلع المستوردة فالجزء الأكبر منها يعتبر سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، فالسلع الاستهلاكية والغذائية والتجهيزات الصناعي والمنتجات النصف المصنعة والمواد الأولية، فلا يكون أمامنا سوى خيارين إما أن نستمر في اقتناءها حتى وإن ارتفعت أسعارها، ولا تكون النتيجة سوى إتقال كاهل المنتج بنفقات إضافية تنعكس في الأخير على سعره، وتقضي على استقرار الأسعار المحلية التي تفرضه سياسة التخفيض لنجاحها فضلا عن القضاء على الانخفاض الذي عرفته أسعار الصادرات، أو يخفض من الاستيراد والنتيجة هي تدهور الوضعية الاقتصادية التي يعيشها البلد، خاصة وأن معظمها لا يمكن تعويضها في إنتاج محلي، وقد لا تكون لها بدائل في الإنتاج المحلي، وإن وجدت هذه البدائل فهي ليست بالجودة والكفاءة التي يبحث عليها المستورد حتى وإن غلى ثمنها

ثانيا: تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات:

يوضح الجدول التالي تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات وسعر الصرف وأسعار البترول خلال

الفترة(2000_2017)

الجدول رقم(9): تطور رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف وأسعار البترول خلال

الفترة(2000_2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الرصيد الكلي	7,75	6,19	3,65	7,47	9,25	16,94	17,63	29,55	36,99
سعر البترول \$ للبرميل	28,5	24,85	25,24	29,03	38,5	54,64	65,7	74,77	99,97
سعر الصرف DA/\$	75,29	77,26	79,78	77,36	77,06	73,36	72,64	67,36	64,58
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرصيد الكلي	3,86	15,32	20,14	12,05	0,13	-5,88	-27,53	-25,81	-21,75
سعر البترول \$ للبرميل	62,25	80,15	112,94	111,04	109,5	100,23	53,06	45	54,1
سعر الصرف DA/\$	72,64	74,31	72,85	77,55	79,38	80,06	99,50	109,73	110,96

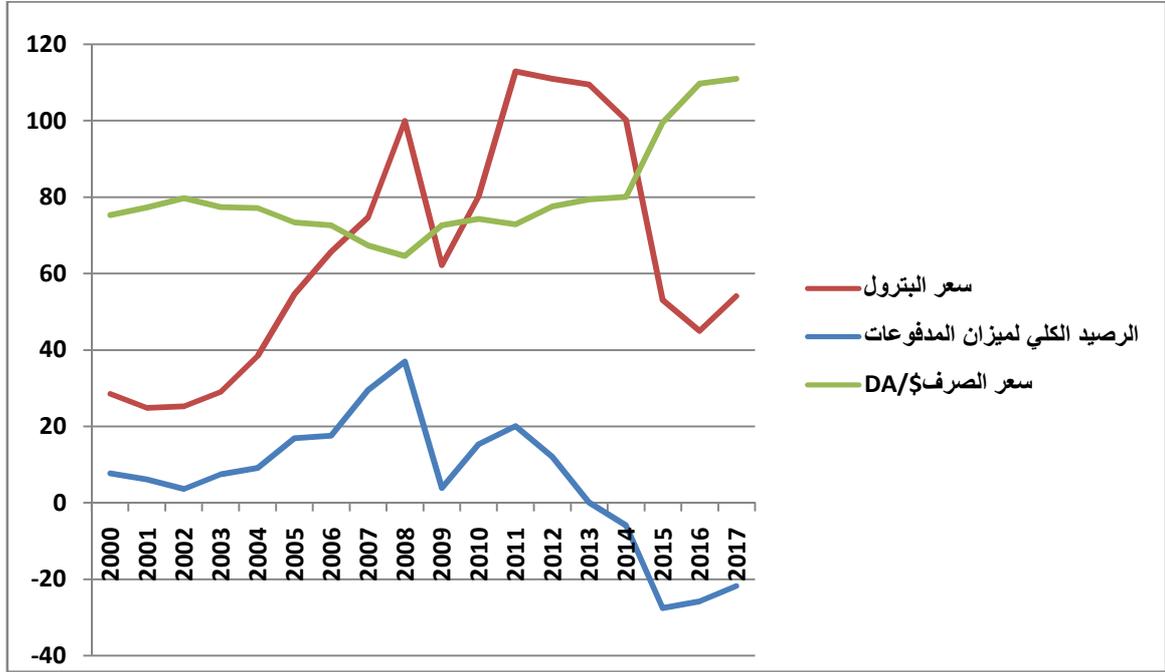
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر وتقارير منظمة الأوبك للسنوات

2000،2005،2015،2017

ترجمت معطيات الجدول رقم(8) إلى الشكل التالي الذي يوضح الرصيد الكلي لميزان المدفوعات مقابل

تطور سعر الصرف DA/\$ وسعر البترول

الشكل رقم (5): تطور رصيد ميزان المدفوعات و أسعار البترول وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من اعداد الطالبتين بلاعتماد على معطيات الجدول رقم 9.

بالرجوع إلى الجدول رقم(9) نلاحظ تطور كبير في حجم الواردات بسبب زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي حيث سجلت $DA/\$57,29$ في سنة 2000 واستمرت في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع تارة حيث بلغ رصيد ميزان المدفوعات خلال سنة 2008 أعلى قيمة له قدرت ب 36,99 مليار دولار بسبب تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأساسية حيث قابلها ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري و ارتفاع أسعار البترول التي تجاوزت 99 مليار دولار للبرميل خلال هذه السنة.

وبعد تسجيل ميزان المدفوعات رسيدا موجبا مند بداية الألفية إلى غاية 2014 حيث انهارت أسعار البترول في السنوات التي تلي هذه الفترة حيث سجلت قيما ضعيفة خلال 2015 و 2016 و 2017، وما رافق ذلك تسجيل عجز في ميزان المدفوعات ما أدى إلى تدخل الدولة وقيامها بتخفيض قيمة العملة بسبب الإفراط في الإنفاق العمومي.

خلاصة الفصل

إن سلسلة التخفيضات التي قامت بها الجزائر أثرت على ميزان المدفوعات، حيث أنها لم تحقق الأهداف المرجوة لأن اقتصادها بقي رهنا للبترول وعدم الاستفادة من سياسة التخفيض التي تستخدمها الدول في سد العجز في ميزان المدفوعات حيث أن السياسات والإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل تحسين مدفوعاتها لم يكن له أثر على الصادرات ولا على الواردات.

الخاتمة

الخاتمة العامة

يعرف سعر الصرف على أنه "سعر عملة ما مقومة بعملة أخرى" وهو عنصر مهم في اقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة إذ أن جوهر العلاقات القوية التي تربط سعر الصرف بميزان المدفوعات مستمدة أساسا من كون آلية الصرف تمثل عنصر القطب في الفكر المالي المعاصر نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تحقيق التوازن الخارجي للدول.

وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية تواجه الجزائر مشكلة في ميزان مدفوعاتها باعتبار سعر صرف الدينار شديد الحساسية اتجاه المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية لاسيما أمام تطور السوق العالمية للبتروول، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة البحث عن إجابة للإشكالية التي تدور حول مدى فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري.

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأثرها في تصحيح الخلل في ميزان مدفوعات الدولية يمكن اختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: التي تنص على أن تخفيض قيمة العملة تؤثر على ميزان المدفوعات في الجزائر عن طريق زيادة الصادرات والتقليل من الواردات غير صحيحة لأن هذه السياسة غير فاعلة في الاقتصاد الجزائري لأنها أحادية التصدير ووارداتها أساسية لا يمكن الاستغناء عنه.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن الاختلال الظاهر في ميزان المدفوعات الجزائري هو اختلال بنيوي صحيحة لأن قدرة الجزائر الإنتاجية ضعيفة وارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج وسياسة تخفيض قيمة العملة لا تصلح لعلاج هذا النوع من الاختلال.

النتائج المتوصل إليها:

- يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم.
- يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد أي دولة من خلال تحديده المركز المالي لها.
- الجزائر تعاني من اختلال بنيوي تصعب معالجته باستخدام سياسة تخفيض قيمة العملة.
- عدم توافق نوع الاختلال في الجزائر وطبيعة سياسة تخفيض العملة باعتبارها إجراء مؤقت وهذا ما أدى إلى ضعف تأثيرها على ميزان المدفوعات.

- شروط نجاح تخفيض قيمة العملة هي زيادة الصادرات والحد من الواردات وهذه الشروط غائبة تماما في حالة الجزائر.

- تخفيض قيمة العملة سياسة تسمح بإعادة التوازن الخارجي بشرط أن يمتلك البلد المطبق لها إمكانية تجعله من رفع قدرته التنافسية في حين أن الجزائر تعاني ضعفا في الإنتاجية والفعالية.

الاقتراحات والتوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكننا تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- تنويع الاقتصاد الوطني وفك الارتباط الحالي بسعر المحروقات وبالتالي الانتقال من أحادية التصدير إلى متعددة التصدير.

- الاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج من خلال تقوي الاقتصاد الوطني ومحاولة إدماجه في الاقتصاد العالمي والوصول إلى الأسواق العالمية المتنوعة.

- تنسيق سياسة تخفيض قيمة العملة مع سياسات اقتصادية أخرى.

- توفير مناخ أمثل للاستثمارات الأجنبية من خلال توفير ضمانات وتحقيق استقرار نقدي يتفادى تقلبات أسعار الصرف.

أفاق الدراسة

رغم سعينا للإحاطة بالموضوع من جميع النواحي إلا أننا اعلم بأن هناك بعض القصور والنتائج في الجانب المنهجي ولمعلوماتي، كما أن هناك أمور بقيت غامضة يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث مستقبلية منها:

- دراسة أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

- سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد النقدي الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
2. إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
3. بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2003.
4. توفيق عبد الرحيم يوسف حن، "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2004.
5. رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
6. زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
7. سعود جايد مشكور العامري، "المالية الدولية (نظرية وتطبيق)"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
8. سمير فخري نعمة، "العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
9. السيد محمد أحمد الستريتي، "اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
10. طارق فاروق الحصري، "الاقتصاد الدولي"، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
11. الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

12. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
13. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقيقية، بيروت، 2003.
14. عبد الرحمان نوزاد الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، "المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
15. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
16. عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية - التحليل الجزئي والكلّي للمبادئ"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
17. عدنان تابه النعيمي، "إدارة العملات الأجنبية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
18. عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
19. كاظم عبادي جاسم حمادي، "جغرافية التجارة الدولية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
20. لحو موسى بخاري، "سياسات الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
21. مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
22. مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الكلي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
23. محمد العربي ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2011.

24. محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، 2010.
25. محمد علي إبراهيم العامري، "الإدارة المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
26. محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
27. محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.
28. موسى سعيد مطر وآخرون، "المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
29. موسى شقيري نوري وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
30. هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الدولي"، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية

1. بغداد زيان، "تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرهما على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة وهران، 2012، 2013.
2. حنان لعروق، "سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية الاقتصاد والتسيير وعلوم تجارية، قسنطينة، 2005، 2004.
3. سيد أحمد ولد أحمد، "دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية: دراسة حالة موريتانيا خلال (1996_2008)"، رسالة ماجستير في المالية والبنوك، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2011، 2010.

4. فاطمة الزهراء ديش، " دور السياسة المالية والنقدية في الحد من الأزمات الاقتصادية: دراسة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامع أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018، 2017.

5. محمد زراقة، " أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية لحالة الجزائر(1990_2014)", رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

6. منال عطا المولى عباس، " سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال(1990_2010)، رسالة ماجستير في علوم التخطيط والتنمية ، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، السودان، 2003.

7. يمينه درقال، " دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير: اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2011، 2010.

ثالثا: الملتقيات

1. جميلة الجوزي، "أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم في 13 ماي 2013
2. محمد راتول، "تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية _الواقع و التجاذب.

رابعا: التقارير السنوية

1. التقارير السنوية لبنك الجزائر (2002، 2008، 2012، 2017).

2. تقارير منظمة الأوبك 2005_2017.

خامسا: المواقع الالكترونية

<https://www.ta3lim.com/showthread.php?t=6082>.

ملخص الدراسة

الجزائر من البلدان التي تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير، وكغيرها من الدول فهي تعاني من مشاكل عدة في ميزان مدفوعاتها لدى استوجب على الدولة إتباع سياسة من أجل تنمية صادراتها والحد من الواردات، فمن خلال تحليل كل من هيكل الصادرات والواردات نجد أهم ما نستورده هي مواد لا يمكن الاستغناء عنها من تجهيزات صناعية ومواد غذائية ونصف مصنعة، أما فيما يخص الصادرات فيسيطر عليها قطاع المحروقات رغم الجهود المبذولة لتنمية الصادرات خارج المحروقات.

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل أثر تخفيض قيم العملة على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000_2017)، حيث خلصت هذه الدراسة إلى التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري لم تحقق التوازن في ميزان المدفوعات، ولكن فترات التحسن في ميزان المدفوعات كان سببها ارتفاع أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: تخفيض القيمة، ميزان المدفوعات، الصادرات، الواردات.

Abstract :

Algeria is one of the countries that carry out import and export operations. Like other countries, it suffers from several problems in its balance of payments when the state has to adopt a policy to develop its exports and limit imports; The analysis of both the structure of exports and imports, we find the most important things we import are indispensable materials of industrial equipment and food and half-manufactured, while in terms of exports controlled by the hydrocarbons sector, despite efforts to develop exports outside hydrocarbons.

The objective of this study is to analyze the effect of currency devaluation on the balance of payments during the period (2000_2017). This study concluded that the successive devaluations of the Algerian dinar did not balance the balance of payments.

Keywords devaluation, balance of payments, exports, imports.